



جامعة اليرموك



المملكة الأردنية الهاشمية

المجلة الأردنية في العلوم التربوية

مجلة علمية عالمية محكمة تصدر بدعم من صندوق دعم البحث العلمي

المجلد (8)، العدد (3)، أيلول 2012م / ذو القعدة 1433هـ

المجلة الأردنية في العلوم التربوية

مجلة علمية عالمية محكمة

المجلد (8)، العدد (3)، أيلول 2012م / ذو القعدة 1433هـ

المجلة الأردنية في العلوم التربوية: مجلة علمية عالمية محكمة تصدر بدعم من صندوق دعم البحث العلمي - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الأردن. والموطنة في جامعة اليرموك، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، إربد، الأردن.

* المجلة الأردنية في العلوم التربوية مصنفة في قاعدة البيانات الدولية أولرخ.

* المجلة الأردنية في العلوم التربوية مصنفة في القاعدة الاستنادية لعلوم العالم الإسلامي (ISC).

رئيس التحرير: أ.د. عدنان العتوم.

سكرتير التحرير: السيدة فاطمة يوسف عطروز.

هيئة التحرير:

أ.د. أحمد بطاح

كلية العلوم التربوية، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

أ.د. عايش زيتون

كلية العلوم التربوية، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

أ.د. محمد طوالبه

كلية التربية، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

أ.د. منى الحديدي

كلية العلوم التربوية، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

أ.د. نزيه حمدي

كلية العلوم التربوية، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

أ.د. يعقوب أبو حلو

جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.

أ.د. أمل خصاونة

كلية التربية، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

أ.د. رافع الزغول

كلية التربية، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.



جامعة اليرموك



المملكة الأردنية الهاشمية

المجلة الأردنية في العلوم التربوية

مجلة علمية عالمية محكمة تصدر بدعم من صندوق دعم البحث العلمي

المجلد (8)، العدد (3)، أيلول 2012م / ذو القعدة 1433هـ

المجلة الأردنية في العلوم التربوية

مجلة علمية عالمية محكمة

المجلد (8)، العدد (3)، أيلول 2012م / ذو القعدة 1433هـ

الهيئة الاستشارية:

أ.د. أحمد كاظم	أ.د. سليمان الريحاني
أ.د. اسحق الفرحان	أ.د. عبدالرحمن الأحمد
أ.د. أفنان دروزة	أ.د. عبدالرحيم ابراهيم
أ.د. آمال كمال	أ.د. عبدالله زيد الكيلاني
أ.د. أمين الكخن	أ.د. سامي خصاونة
أ.د. انطون رحمة	أ.د. محمد الصباريني
أ.د. خالد العمري	أ.د. محمود قمير
أ.د. سعيد التل	

المحرر اللغوي (اللغة العربية): أ.د. خليل الشيخ.

المحرر اللغوي (اللغة الانجليزية): د. لمياء حماد.

تنفيذ وإخراج: فاطمة يوسف عطروز.

ترسل البحوث إلى العنوان التالي: -

رئيس تحرير المجلة الأردنية في العلوم التربوية
عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، جامعة اليرموك
أربد - الأردن
هاتف 00 962 2 7211111 فرعي 3208
Email: jjes@yu.edu.jo
Yarmouk University Website: <http://www.yu.edu.jo>
Website: <http://journals.yu.edu.jo/jjes>

واقع السياسات التربوية المرتبطة ببرامج تربية الموهوبين في المملكة العربية السعودية

فتحي محمد أبوناصر* وعبدالله محمد الجيمان*

تاريخ قبوله 2012/7/23

تاريخ تسلم البحث 2012/1/22

Reality of Educational Polices Related to Gifted Education Programs in the Kingdom of Saudi Arabia

Fathi Abu Naser and Abdullah Jgeman, Faculty of
Educational Sciences, King Faisal University, KSA.

Abstract: This study aimed to explore the reality of educational polices related to gifted education programs in the kingdom of Saudi Arabia, as viewed by specialists who work in gifted education.

A randomly selected sample consisted of (207) of people who work in gifted education. The sample represented (20.45%) of the study population.

For the purpose of this study, a questionnaire was conducted to cover three different aspects of Educational Polices. Cronbach alpha for the questionnaire was (0.96). Data was analyzed quantitatively; besides that, some related official documents were analyzed qualitatively.

Findings of the study revealed that no statistically significant differences ($\alpha=0.05$) in responses of the people in the sample due to any of the variables. Also, findings revealed, that assessments by the staff in gifted education to the reality of educational policies were Not satisfactory enough and vulnerable.

Based upon findings, the researchers recommended to convert major polices to be clear operational policies and applicable in the field of education, in order to pursue global standards. (Keywords: gifted education, Educational Policies).

ملخص: هدفت الدراسة إلى معرفة واقع السياسات التربوية في مجال تربية الموهوبين في المملكة العربية السعودية كما يراها العاملون في مجال تربية الموهوبين. واشتملت عينة الدراسة على (207) من مختلف العاملين في مجال تربية الموهوبين؛ أي ما نسبته (20.45%) من مجتمع الدراسة، تم اختيارهم بالطريقة العشوائية. ولجمع البيانات تم تطوير أداة تكونت من ثلاثة مجالات أساسية مثلت جوانب السياسات التربوية، وكان معامل كرونباخ ألفا لثبات الأداة ككل (0.96)؛ وتم تحليل البيانات بالطرق الكمية، إضافة إلى ذلك، فقد تم تحليل نوعي لمضامين وثائق رسمية ذات صلة بطبيعة الدراسة. أظهرت نتائج الدراسة أن واقع السياسات التربوية المرتبطة ببرامج تربية الموهوبين في المملكة العربية السعودية، ليست بالصورة المناسبة وفق رؤية العاملين في مجال تربية الموهوبين، حيث اتضح أن المعلمين غير راضين بدرجة كافية عن واقع السياسات التربوية في المحاور الثلاثة المتضمنة في أداة الدراسة، وهي: رسم السياسات، والسياسات المكتوبة والتنفيذية، ومعايير السياسات التربوية في مجال تربية الموهوبين. كما بينت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لأثر كل من متغيرات الوظيفة، والخبرة في تربية الموهوبين، والمؤهل العلمي على واقع السياسات التربوية في مجال تربية الموهوبين. وأوصت الدراسة بضرورة نقل السياسات التربوية العامة المتضمنة في وثيقة السياسات التربوية في المملكة العربية السعودية إلى مستوى تطبيقي مكتوب قابل للتوظيف في الميدان التربوي.

(الكلمات المفتاحية: السياسات التربوية، تربية الموهوبين).

المتعلقة بالموهوبين وتربيتهم والسعي من قبل الحكومات والمؤسسات المختصة لتوفير الدعم المادي والمعنوي لهذه الفئة المهمة (الجيمان، 2008). وتمثل السياسات التربوية في مجال تربية الموهوبين أهم أركان السياسة التربوية التي بدورها تمثل جزءاً لا يتجزأ من السياسة العامة في الدولة، كما تعد عملية تحديد هذه السياسات التربوية من أهم متطلبات التخطيط الموجه للأهداف، وبهذا فإن نجاح سياسات تربية الموهوبين يعتمد على وجود سياسة تربوية ناجحة تتصف بالوضوح والمرونة وتنبتق من الفلسفة التربوية وتعكس الواقع الاجتماعي (عامر، 2005).

مقدمة: تمكن أهمية دراسة السياسات التربوية في دورها الخلاق والبناء في النهوض بالنظم التربوية، وتطويرها وتجويدها، لكي تمارس اهتمامها بالواقع المعاش في الأوساط الاجتماعية، وتخرج بحلول ناجحة للمشكلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للمجتمع (عبيدات، 2007). وما من شك أن نجاح السياسات التربوية بعامة، والسياسات التربوية في مجال رعاية الموهوبين بخاصة، يدل على السير في تحقيق أهداف التنمية وللحاق بركاب الدول المتقدمة التي تولي الإبداع والابتكار ورعاية المبدعين والمبتكرين الأهمية القصوى؛ حيث شهد العقد الأخير من القرن العشرين اهتمام التربويين والباحثين وعلماء التربية الخاصة بالموهبة، وانعكس هذا الاهتمام على القضايا المختلفة

* استاذ مشارك، جامعة الملك فيصل، المملكة العربية السعودية.
© حقوق الطبع محفوظة لجامعة اليرموك، اردن، الأردن.

من أهم مضامين السياسة التربوية هي توجيه العملية التربوية لتطوير شخصية المواطن في القدرة على التحليل والنقد والمبادرة والإبداع والحوار الإيجابي، وتعزيز القيم الإسلامية والعربية. وفي ضوء ذلك يتطلب الأمر عند وضع السياسة التعليمية لأي مجتمع مراعاة أن تتصف بالحركية والمرونة، والقابلية للتطبيق، وأن تكون موجهة، وأن تبنى في ضوء الأهداف، وأن تتكامل مع السياسات الأخرى، وأن تتوفر مقومات تنفيذها، كما يجب أن تكون ذات بعد مجتمعي، وأن تتصف بالشمولية والجدوى الاقتصادية، والوضوح والإعلان (عبيدات، 2007؛ Papadopoulos, 1995؛ منقارة، 1996).

وتعد الفلسفة العامة للمجتمع مصدر السياسة التربوية الذي تستمد منه سماتها وتوجهاتها، ويمكن تصنيف مصادر السياسة التربوية إلى المصادر الآتية: العقيدة الدينية للمجتمع في بعض الدول، والخبرات التاريخية، والخبرات الأجنبية، والفكر التربوي، ومراعاة البعد الدولي والإقليمي، وأنظمة ولوائح المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية (الألمعي، 2009). وتختلف الدول في آلية رسم السياسات التربوية فيها، وعلى الرغم من هذا الاختلاف يمكن تحديد ثلاث مراحل أساسية لصياغة السياسة التربوية تتمثل في صناعة وصياغة السياسة التربوية، والإعلان عنها، وتنفيذها حيث تتحقق في هذه المرحلة ترجمة الخطط والمشروعات والبرامج والأهداف إلى إجراءات تنفيذية فعلية على مستوى الفرد في قطاع التعليم (الألمعي، 2009؛ عبيدات، 2007).

ويمر تشكل السياسة التربوية بمراحل أولها صياغة السياسة، وهي مرحلة سن التشريعات التربوية وتستهدف في ذلك ترجمة الأهداف الوطنية للسياسة التربوية العامة في المجتمع. والمرحلة الثانية تبني السياسة، وهي مرحلة إعلان وقبول الأهداف العامة وتحويلها إلى استراتيجيات عمل وخطط وبرامج محددة وخطوات عملية منظمة لتبدو أكثر وضوحاً وأقرب إدراكاً. ومرحلة تنفيذ السياسة، وهي مرحلة العمل الفني والإجرائي المرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمؤسسة التربوية الرسمية (المدرسة)، بوصفها مجال الفعل لتجسيد أهداف السياسة التربوية (Hough, 1984؛ الحامد، 2004).

ولضمان صلاحية السياسات التربوية، يلزم النظام التعليمي العمل على تقويمها بشكل دوري - على أن يتم ذلك مرة واحدة على الأقل كل خمس سنوات على مستوى السياسات، وستين على مستوى البرامج- وأن يتم ذلك على المستوى الداخلي أو من خلال اللجان الخارجية لضمان التطوير المستمر وتلافي الأخطاء وتجاوز الصعوبات. كما لا بد من إتباع المنهجية العلمية في عمليات التقويم في جو من الشفافية والوضوح (Baker & Schacter, 2004). ومن أهم هذه النماذج المستخدمة في التقويم نموذج بارليت وهاميلتون عام 1975، وإستراتيجية التقويم الطبيعي Naturalistic Evaluation، وإستراتيجية التقويم التعاملي، وإستراتيجية التقويم الدفاعي (Carter and Hamilton, 2004).

ومن خلال استعراض تجارب كثير من الدول المتقدمة، وجد أن سياسة تربية المهويين جزء من السياسة العامة للتربية والتعليم فيها، ولا سيما إذا كانت الدولة تؤمن بمبدأ تكافؤ الفرص لجميع الطلبة، مما يضمن حق الجميع في الحصول على خدمات تتوافق مع احتياجاتهم وقدراتهم (معاجيني، 2008؛ الحسن، 2008). وقد أعرب المهتمون بتعليم الطلاب المهويين بأن أحد العوامل المؤثرة في برامج المهويين هو حضور السياسة المحددة أو غيابها، والاهتمام التاريخي بذلك النوع من التعليم (عامر، 2005). ومن هنا يجب أن تحظى الفئات المبدعة والمهوية بنصيب عادل من السياسات التربوية يلبى رغباتها وينمي قدراتها (الفيصل، د ت؛ والوزرة، 2005).

ويقصد بالسياسة التربوية "Educational Policy" كما يعرفها الميداني (1992) بأنها المواد الدستورية العامة للتعليم. وهي التي تبين الأسس العامة التي يقوم عليها التخطيط لإنشاء مؤسساته، وتبين أهداف العملية التعليمية وتحدد مقاصدها سواء كانت هذه المواد مكتوبة معلنة بقرارات ومراسيم، أو غير مكتوبة ولا معلنة إلا أنها ملاحظة ذهنياً لدى المشرفين على مؤسسات التعليم والمنشئين لها والموجهين لمسيرتها (العمرى، 1996). والسياسات التربوية فرع من الدراسات التربوية تهتم بالعملية التربوية في المجتمع، وتهتم بالفكر السياسي المؤثر في نموها وتطورها، كما وتعنى بالمسؤولين عن التعليم من حيث الوظائف، والعمليات التعليمية، والتربوية (حنا الله وجرجس وميشيل، 1998). ويعرفها بكر (2003) على أنها مجموعة من القواعد والمبادئ التي تضمنها الدولة لتوجيه التعليم فيها لخدمة أهدافها العامة وخدمة مصالحها القومية والوطنية وتتحدد السياسة التربوية في الدول من خلال التشريعات والقرارات التي تقوم الدولة باتخاذها على المستوى التربوي. كما يعرفها الرومي (2003) بأنها مجموعة القواعد والمبادئ العامة التي تضعها الدولة لتنظيم وتوجيه التعليم فيها بما يخدم أهدافها ومصالحها الوطنية، وتتنبثق عن الفلسفة التعليمية في الدولة، وتحدد أسس واقع المجتمع، وتطلعاته، وظروفه، وإمكاناته. وتعرف على أنها "مجموعة القرارات والإجراءات المتعلقة بالقضايا التعليمية المختلفة والناجمة عن عملية تحديد الأهداف ونقلها إلى مستوى التنفيذ مع مراعاة هذه القرارات في إطارها العام للفلسفة التعليمية للنظام السياسي" (أمينه، 1995، ص 54). نخلص مما سبق، إلى أن السياسة التربوية هي مجموعة الأهداف والاتجاهات والمبادئ التي يقوم عليها التعليم في أي مجتمع من المجتمعات، وتحدد إطاره العام ونظمه المختلفة.

وتعد السياسة التربوية عملاً يثير تحدياً للمختصين الذين يعملون على تحديد السياسة ورسمها، ولضمان نجاح السياسة التربوية لا بد من قيام المجتمع الذي صممت له السياسة التربوية بتعزيزها ودعمها (Fuhraman, 1993). ويرى إبراهيم (2003) أن

بأنهم الطلبة الذين يوجد لديهم استعدادات وقدرات فوق عادية، أو أداء متميزاً عن بقية أقرانهم في مجال أو أكثر من المجالات التي يقدرها المجتمع، ويحتاجون إلى رعاية تعليمية خاصة لا تتوفر في منهج الدراسة العادية (المنتشري، 2008).

وشهدت برامج رعاية الموهوبين بالمملكة تطوراً ملحوظاً، بدءاً بالدراسة البحثية عام 1410هـ، تلتها برامج الكشف عن الموهوبين عام 1417هـ، وتوج ذلك التطور بتأسيس مؤسسة الملك عبد العزيز ورجاله لرعاية الموهوبين عام 1420هـ، وهي مؤسسة وطنية حضارية تحظى برئاسة خادم الحرمين الشريفين، وهدفها الكشف عن الموهوبين ورعايتهم في إطار ما تدعو إليه السياسة التعليمية بالمملكة. وفي الرابع من ربيع الأول عام 1421هـ، أنشئت الإدارة العامة لرعاية الموهوبين لتقوم بمهام اكتشاف ورعاية الموهوبين في المملكة، وذلك لتحقيق السياسة التعليمية في هذا الجانب. (المنتشري، 2008؛ الوزرة، 2005).

وحرصاً على توحيد السياسات وإستراتيجية العمل في مجال رعاية الموهوبين في المملكة، صدر قرار معالي وزير المعارف رقم 373373 بتاريخ 1423/12/4هـ، القاضي بتكليف الإدارة العامة لرعاية الموهوبين بمهامها الموكلة إليها لقطاعي (البنين والبنات) على حد سواء. (الفصل ومعالجيني، 2008؛ أبو نواس، 2007). كما أنشئ المركز الوطني لأبحاث الموهبة والإبداع في جامعة الملك فيصل كأول مركز من نوعه تحتضنه مؤسسات التعليم العالي على المستويين الوطني والعربي، حيث وافق مجلس التعليم العالي على إنشاء المركز بقراره رقم: 1430/54/28هـ، وقد حظي القرار بموافقة خادم الحرمين الشريفين، التي جاءت تحت رقم 4882 /م ب، بتاريخ: 1430/5/29هـ. ويرمي إلى تحقيق إنجازات بحثية نوعية، والقيام بالمهام التوعوية والاستشارية في مجال الموهبة والإبداع، ويرتبط بالجهات البحثية المحلية والعالمية ذات العلاقة باتفاقيات تعاون من شأنها تحديد العلاقة بين الطرفين. (الموقع الرسمي للمركز الوطني لأبحاث الموهبة والإبداع، 2011). وعلى الرغم من اهتمام وثيقة السياسات التربوية السعودية برعاية الموهوبين وإشارتها لذلك كما توضح في عدة مواضع، إلا أن الرعاية الفعلية للموهوبين بدأت متأخرة، ويرجع درياس (2006) ذلك، لانشغال الجهات التنفيذية ببناء القواعد الأساسية، وتهيئة الظروف المحيطة لتحقيق غايات الدولة.

وتقدم للموهوبين في المملكة العربية السعودية العديد من البرامج التربوية الخاصة منها: برنامج سنوي مستمر يشتمل: الترشيح والتعرف، والتصنيف للطلبة الموهوبين، والتقييم والمتابعة من خلال استخدام اختبارات ومقاييس الذكاء والإبداع والقدرات الخاصة التي تم إعدادها وتفتينها على البيئة السعودية، وذلك بهدف اختيار الطلاب وترشيحهم لبرامج الرعاية والبرنامج المسائي الإثرائي، وبرامج التلمذة، وبرنامج إثرائي نوعي يعقد في مراكز رعاية الموهوبين أو المدارس ذات الإمكانيات المناسبة في الفترات

وفيما يخص سياسة رعاية الطلبة الموهوبين يرى (James, 2002) أنها يجب أن تقوم بتحديد العناصر الرئيسية للبرنامج، كما يجب أن تراعي قضية مؤهلات المعلم، والجدارة أو الأهلية، وطبيعة البرامج الخاصة، وعوامل تقديم الخدمة. ويضيف جيمس أن هناك أربعة مصادر رئيسة تهتمنا فيما يخص السياسات التربوية في مجال الموهوبين وهي: التشريع، ويعنى بذلك مجموعة التشريعات الموضوعية على المستوى الحكومي بما يضمن تقديم الدعم للبرامج والمراكز البحثية المتخصصة. والجهات الرسمية القادرة على إصدار قرارات بخصوص تعليم الموهوبين بصورة أساسية. والقواعد الإدارية، حيث توفر القواعد الإدارية الإرشادات العامة والعيضة والتعليمات التي تم تأسيسها عبر القوانين التشريعية والجهات الرسمية، ولا بد من دعمها بمزيد من التفاصيل حتى تصبح جاهزة للتطبيق في المدارس. والمعايير المهنية، إن لا بد من إعلان المعايير الخاصة بالمتخصصين في تعليم الموهوبين، وعليه، يجب أن تقود هذه المعايير تطوير الخبرات المهنية للمعلمين (James, 2002).

كما أن السياسات التربوية الناجحة في مجال تعليم الموهوبين يجب أن تتماشى مع القيم والمبادئ العالمية، وتتوافق معها. ويرى كل من (Baker & Friedman-Nimz, 2000) أن أي سياسة تربوية يجب أن تحقق الأهداف الآتية: توسيع فرص التعلم ضمن إستراتيجية متجددة، والتأكيد على التعليم وتميزه، والسعي إلى العدالة، والسعي إلى تحقيق التكلفة. كما ويضيف كيرك وكالجير (KirkGallagher, 2000) ضرورة سعي السياسات المتعلقة بتربية الموهوبين إلى تحقيق التميز. ويرجع اختلاف سياسات تربية الموهوبين من دولة لأخرى إلى عدة أسباب منها اختلاف السياسة العامة للدولة وتوجهاتها وإمكاناتها المادية وكذلك الإرث الثقافي للدولة وطبيعتها الجغرافية والسكانية (عامر، 2004).

ولقد خطت المملكة العربية السعودية خطوات واسعة في مجال رعاية الموهوبين تمثلت في برنامج الكشف عن الموهوبين ورعايتهم والذي يعد ترجمة لما نصت عليه السياسة التعليمية في المملكة (الحسن، 2008). فقد انطلقت سياسة رعاية الموهوبين في المملكة العربية السعودية مع صياغة وثيقة التعليم الصادرة عن اللجنة العليا لسياسة التعليم، وجاء تحت عنوان رعاية النابغين ثلاث مواد (192، 193، 194) حددت سياسة التعليم في رعاية النابغين في المملكة، ونصت تلك المواد أن على الدولة رعاية النابغين لتنمية مواهبهم وتوجيهها، وإتاحة الفرصة أمامهم في مجال نبوغهم، وعلى الجهات المختصة أن تضع وسائل اكتشافهم، وبرامج الدراسة الخاصة بهم، والمزايا التقديرية المشجعة لهم، وأن تهئء للنابغين وسائل البحث العلمي للاستفادة من قدراتهم، مع تعهدهم بالتوجيه الإسلامي (اللجنة العليا لسياسة التعليم، 1390هـ).

وفي عام 1421هـ صدرت القواعد التنظيمية لرعاية الموهوبين في المملكة (20 مادة)، وعرفت الطلاب الموهوبين

(1946-1990) عدداً من الاتجاهات الرئيسية التي برزت في سياسات التربية في سوريا منها: الاتجاه القومي الوحدوي، والاتجاه الاشتراكي، والاتجاه الديمقراطي في تعميم التعليم ومجانيته، والاتجاه التنموي في تنمية التعليم وربطه بحاجات التنمية. وهدفت دراسة كان (Kahne, 1994) إلى تقييم السياسة التربوية كنظام في أمريكا، حيث أظهرت الدراسة وجود علاقة بين المدرسة والكلية وأن استمرار مناقشات السياسات التربوية يساعد المحللين في تقديم نماذج مرنة لهذه السياسات. كما أجرى بني خلف (1995) دراسة هدفت إلى رصد التطورات في السياسات التربوية في خطاب العرش الهاشمي ومدى التطابق بين السياسات، والممارسات التربوية والخطط التنفيذية في الواقع التربوي، وأظهرت الدراسة تطابقاً كبيراً بين السياسات المعلنة والتطبيق العملي. وهدفت دراسة قسايمة (1995) إلى معرفة درجة ارتباط السياسة التربوية بعملية التخطيط التربوي كما يدركها الإداريون التربويون في الأردن، حيث أظهرت الدراسة وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية قوية بين السياسة التربوية، وعملية التخطيط التربوي. كما أجرى العمري (1996) دراسة هدفت إلى الكشف عن العلاقة بين مدى تنفيذ السياسات التربوية ودرجة الرضا الوظيفي لدى العاملين في وزارة التربية والتعليم في الأردن في خمس مجالات هي: طبيعة العمل الحالي، والراتب، وفرص الترقية، والمسؤولية، وعلاقة الزملاء. وأشارت النتائج إلى أن درجة تنفيذ السياسة التربوية كانت متوسطة.

كما أجريت العديد من الدراسات السعودية المتعلقة بموضوع السياسات التربوية كدراسة المصوري (1992) حيث قامت بتحليل الأسس التي يقوم عليها النظام التعليمي السعودي، وبينت أن هذه الأهداف بُنيت على الشريعة الإسلامية وأنها متوافقة مع ما ترمي إليه غايات التربية الإسلامية، ومن ناحية نظرية بينت الدراسة أن هذه الأهداف يتوافر فيها الصدق والواقعية لأنها مشتقة من الشريعة الإسلامية، وأوصت الدراسة بضرورة إعادة صياغة السياسة التعليمية ومراجعة المناهج في ضوء هذه الأهداف. وهدفت دراسة العلي (1413هـ) بعنوان: دراسة تقييمية لأهداف المرحلة الابتدائية بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر مديري ومدرسي المرحلة الابتدائية بمدينة الرياض" وهدفت إلى التعرف على مدى معرفة أهداف المرحلة الابتدائية ووضوحها، ومدى تحققها واستفادات الدراسة من إجابات (554) مجوئاً من المعلمين والمديرين العاملين في المدارس الابتدائية بمنطقة الرياض، وكان من أبرز نتائج الدراسة أن الأهداف التربوية لهذه المرحلة واضحة ومتحققة بشكل عام، كما توصلت الدراسة إلى أن درجة معرفة ووضوح هذه الأهداف بالنسبة لأفراد العينة هو جيد جداً ودرجة تحققها لديهم تتراوح بين جيد وجيد جداً بينما درجة ملاءمتها للمجتمع السعودي كانت جيدة جداً على الأغلب. أما دراسة الخريف (1417هـ) التي أجريت على عينة من مديري ومديرات المدارس الثانوية الحكومية بمدينة الرياض السعودية

المسائية للطلبة المرشحين، وبرامج الخميس الإبداعية، وبرامج علمية مهارية تركز على مساعدة الطلبة على اكتساب بعض مهارات التفكير العقلية والعلمية والتفكيرية والإبداعية، وملتقيات الموهوبين الصيفية (الجيمان، 2008).

ولقد كان موضوع السياسات التربوية محل دراسات عديدة عربياً وعالمياً، فقد هدفت دراسة إسماعيل (1989) إلى تحليل وتقويم السياسات والخطط التعليمية في البلدان العربية في منطقة المشرق العربي؛ الأردن، وسوريا، والعراق، وتوصلت الدراسة إلى أن السياسات التربوية لهذه الأقطار العربية الثلاثة، هي بالتأكيد متقدمة بمفاهيمها واتجاهاتها وحتى في صياغاتها عن الصورة القاتمة التي رسمها تقرير إستراتيجية تطوير التربية العربية. وهدفت دراسة قنديل (1989) إلى تحليل وتقويم السياسات التعليمية في مصر من (1950-198) وإلى إبراز واقع التعليم وملامحه، وأظهرت نتائج الدراسة أن السياسة التعليمية في مصر سياسة موجهة من السلطة السياسية وتفتقد المشاركة ويتعاطم فيها دور البيروقراطية المصرية. وأجرى ساندز (Sands, 1989) دراسة في الفلبين حول تكوين السياسات التعليمية في دول العالم الثالث، بهدف تحديد العوامل أو القوى الداخلية والخارجية المؤثرة في صنعها، وأظهرت الدراسة أن صانعي السياسات في الفلبين هم أفراد من عائلات النخب، كما أظهرت أن أهم المعوقات في صنع السياسات تتمثل في الدعم المالي. وأجرى رضا (1990) دراسة عن السياسات التعليمية في دول الخليج، وتقويم الواقع التعليمي فيها، وقد توصلت الدراسة إلى أن السياسات التربوية الخليجية سياسات موجهة لخدمة السلطة السياسية. وأجرى الجابري (1990) دراسة هدفت إلى تحليل السياسات التعليمية في أقطار المغرب العربي (تونس، والجزائر، والمغرب) منذ حصولها على الاستقلال وحتى منتصف الثمانينات، وأظهرت الدراسة مدى تأثير المشاركة الشعبية وضغطها على السياسة التعليمية. وأظهرت دراسة دي لاکروز (De La Cruz, 1990) حول دور المصالح الدينية في رسم السياسات التربوية في كل من الفلبين وماليزيا، حيث وجد أن جماعات المصالح الدينية تلعب دوراً في صنع وتنفيذ السياسات التربوية في الدولتين. وفي دراسة ستوويل (Stowell, 1992) حول مكونات التأثير وطبيعة التأثير في صناعة السياسات التعليمية بولاية واشنطن، حيث هدفت إلى اختبار عملية صناعة السياسات التعليمية، وأظهرت الدراسة أن صناعة السياسات تتأثر بالأحداث السياسية، وأن هناك تنافساً بين الجماعات السياسية في رسم السياسات التربوية. وقام سارودا (Sarruda, 1992) بدراسة حول إصلاح السياسات التعليمية من وجهة نظر المشرفين الذين يقودون حملة إصلاح السياسات في ولاية نيوجرسي، وركزت الدراسة على عملية الإصلاح المالي والأكاديمي لهذه السياسات إلى جانب إصلاح المنهج. وأظهرت نتائج دراسة قام بها عبده (1993) حول سياسات التربية في التعليم ما قبل الجامعي في الجمهورية العربية السورية ما بين

التربوية في مجال تربية الموهوبين في ولاية ساوث كارولينا الأمريكية، وشملت الدراسة استطلاع آراء عدد من منفيدي السياسات ، ومطوري الأنظمة والتعليمات، ومسؤولي إدارة التعليم، حيث استخدم الباحث المقابلة الشخصية والمجموعات الحوارية المحددة ، للحصول على البيانات والآراء، وأظهرت النتائج أن التعليم العام في الولاية يعيد تشكيل برامج الموهوبين بطريقة غير خطية تشمل التطبيق لبعض البرامج، وتنوع مصادرها، وجذب الانتباه إلى النوعية. كما أظهرت الدراسة أن هناك تغيرات أولية في القيادة التربوية فيما يتعلق ببرامج تربية الموهوبين بما يعكس إيجابيا على أداء المعلمين والبرامج.

أما دراسة ارانكبا وآخرون (Arancibia, Violeta and et al., 2008) بعنوان "اثر استراتيجية من أجل تحديد وانتقاء الطلاب الموهوبين أكاديمياً في النظام المدرسي" فقد أجريت في ولاية كاليفورنيا واشتملت على (73) طالبا، و(50) معلما ، و(7) من أعضاء هيئة التدريس في جامعة كاليفورنيا، وهدفت إلى تنفيذ نظام لتحديد واختيار الطلاب الموهوبين أكاديمياً، في سياق برنامج إثرائي خارج المناهج الدراسية. وقد تم جمع البيانات من خلال المقابلات، ومجموعات التركيز، وبينت النتائج أن عمليات اختيار الطلبة قد تركت انطباعات إيجابية لدى المعلمين والطلبة، كما اكتشفت بعض الآثار السلبية المحتملة لزملاء الدراسة للطلاب، والتي تتصل أساسا بالطريقة التي كانت تنقل بها المعلومات

ويشير كولونيل وزملاؤه (Colonel and et al., 2010) في دراسة وصفية بعنوان: المبادئ التوجيهية لتطبيق التسريع الأكاديمي، أنه ينبغي توفير مبادئ توجيهية للسياسة المتعلقة بتسريع الطلبة الموهوبين، للحيلولة دون حواجز المركزية باستخدام التسريع الأكاديمي كمدخلة تعليمية للسياسة. كما يجب أن تشمل السياسة الميزات التي تمنع الآثار غير المقصودة، وينبغي أن تتسم هذه السياسة بإمكانية الوصول والإنصاف، وتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص، وتوفير مبادئ توجيهية لتسهيل عملية التنفيذ، كما يجب أن تكون هذه السياسات مكتوبة ومحددة.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

إن مسيرة النهضة التعليمية في المملكة العربية السعودية بدأت بمراحل متعددة، وتمخضت عنها تجارب متنوعة ومختلفة تحتاج إلى دراسة واعية؛ ولقد نبعت مشكلة الدراسة من ملاحظة الباحثين الميدانية خلال عملها في التدريس في برنامج الماجستير في تربية الموهوبين والتطبيق الميداني في المدارس الحكومية في المملكة، حيث تأتي هذه الدراسة للوقوف على أبرز السياسات التربوية في مجال تربية الموهوبين، وتحديد كفايتها وفعاليتها، وتبيان جوانب النقص والقصور فيها، لاسيما وأن هذه المسائل العديدة المهمة لم تدرس من قبل؛ لهذا، تتحدد مشكلة الدراسة بالتعرف إلى واقع السياسات التربوية المرتبطة ببرامج تربية

بهدف الوقوف على مدى إلمام أفراد عينة الدراسة بها ومدى تحققها، وبلغ حجم العينة (399) من المعلمين والمديرين العاملين في المدارس الثانوية الحكومية بمنطقة الرياض التعليمية، وبينت الدراسة أن هناك تدنياً في الإلمام المطلوب بأهداف هذه المرحلة وتحقيقها عدا الأهداف المتصلة بغرس العقيدة الإسلامية والولاء لله سبحانه وتعالى ثم للوطن والعالم الإسلامي، كما توصلت الدراسة إلى اختلاف في درجة إلمام أفراد العينة بأهداف المرحلة الثانوية بين إمام كبير ومتوسط ومحدود ومنعدم، وكذلك الحال بالنسبة لدرجة وضوح هذه الأهداف وتحقيقها. وهدفت دراسة الفقيه (1421هـ) إلى تحديد مدى معرفة أهداف التعليم المتوسط، ومدى وضوحها وتحقيقها من وجهة نظر المعلمين في منطقة جازان التعليمية، وذلك وفق إجابة 484 معلماً من هذه المرحلة شارك في الإجابة على عبارات أداة الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى أن أهداف التعليم المتوسط معروفة بدرجة متوسطة لدى معلمي هذه المرحلة، وأن هذه الأهداف واضحة ومتحققة بشكل يتراوح بين الدرجة الكبيرة والدرجة المتوسطة. وهدفت دراسة حكيم (2001) إلى معرفة مدى إلمام معلم المرحلة الثانوية العامة بمنطقة مكة المكرمة بمبادئ السياسة التعليمية، وبينت الدراسة أن نسبة تنفيذ السياسات متوسطة، وأن هناك العديد من المعوقات التي تحول دون تنفيذها تتعلق بالمقررات الدراسية والوسائل التعليمية وتفاعل المنزل مع المدرسة. وهدفت دراسة المنقاش (2006) إلى تحليل سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية كما جاءت في وثيقة سياسة التعليم الصادرة عن اللجنة العليا لسياسة التعليم عام 1390هـ/1970م، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وأسفرت الدراسة عن أن سياسة التعليم السعودية لم تتوافق تماماً مع المعايير الدولية والتوجهات العامة للسياسات التعليمية. أما دراسة العصيمي (2007) فهدفت إلى تحديد أسس إدارة الجودة الشاملة ومتطلباتها، وإبراز الأساس الاتقاني الذي يركز عليه نظام التعليم السعودي، وتحديد مدى دعم وتعزيز بنود وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية لهذه الأسس والمتطلبات، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي ، ومنهج تحليل المحتوى، وتكون مجتمع الدراسة من جميع بنود سياسة التعليم السعودية وعددها (236). وبينت الدراسة أن بنود وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية تحتاج إلى وضع تنبؤات ورؤى تربوية مستقبلية سواء عن الظروف أم بالسلوكيات، وإلى تحديد معايير لقياس أداء العاملين في التعليم، ووضع معايير لقياس الجودة أثناء العمليات، ووضع آليات لجمع المعلومات عن التعليم وتحليلها باستمرار بغرض تجنب الأخطاء قبل حدوثها. وأوصت الدراسة بإعادة صياغة بعض بنود وثيقة السياسات التعليمية السعودية لتلافي القصور وتحديد بعض متطلبات إدارة الجودة الشاملة.

كما أجرى سوانسان (Swansan, 2007) دراسة بعنوان "حالة لتطبيق السياسات التربوية في مجال الموهوبين" هدفت إلى الكشف عن وجهات نظر صانعي القرار، والمتبنين للسياسات

التعريفات الإجرائية:

يمكن تعريف مصطلحات الدراسة على النحو الآتي:

- السياسات التربوية: تعرفها وثيقة سياسة التعليم السعودية بأنها "الخطوط العامة التي تقوم عليها عملية التربية والتعليم أداءً للواجب في تعريف الفرد بربه ودينه وإقامة سلوكه على شرعه وتلبيةً لحاجات المجتمع وتحقيقاً لأهداف الأمة" (المنقش، 2006). وأما إجرائياً، فقد تم اعتبار الدرجة الكلية للاستجابة على أداة الدراسة مؤشراً على واقع السياسات التربوية، وكذلك الحال بالنسبة للمحاور الثلاثة، حيث اعتبرت الدرجة الكلية للاستجابة على فقرات المحور مؤشراً على واقع السياسات التربوية لذلك المحور.
- الطلبة الموهوبون: الطالب الموهوب هو ذلك الطالب الذي يظهر أداءً متميزاً مقارنة مع المجموعة العمرية التي ينتمي إليها في واحدة أو أكثر من الأبعاد التالية: القدرة العقلية العالية، أو القدرة الإبداعية العالية، أو التحصيل الأكاديمي المرتفع في مجال أو أكثر، الفنون، و القدرات القيادية، ممن لا يستطيع التعليم بمنهج العام تلبية احتياجاتهم الخاصة. (Johnsen, 2004).
- العاملون في ميدان تربية الموهوبين: وهم المعلمون، والمشرفون، والإداريون، والقياديون العاملون في برامج أو مراكز رعاية الموهوبين في وزارة التربية والتعليم في المملكة العربية السعودية.

محددات الدراسة:

تتحدد هذه الدراسة في الآتي:

- اقتصر على السياسات التربوية المتعلقة بالموهوبين في المملكة العربية السعودية.
- تتحدد نتائجها في مدى صدق وثبات الأدوات المستخدمة في الدراسة مما يحول دون تعميم نتائجها فيما لو استخدمت أدوات أخرى تتمتع بخصائص سيكومترية مختلفة وأخضعت بياناتها لمعالجات وأساليب إحصائية مختلفة.
- تقتصر نتائجها بحدود تمثيل مجتمع الدراسة وفي إطار معلمي رعاية الموهوبين، ومشرفي مراكز رعاية الموهوبين، والإداريين والقياديين العاملين في برامج ومراكز رعاية الموهوبين.

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في مجال تربية الموهوبين بوزارة التربية والتعليم في المملكة العربية السعودية؛ (معلمون موهوبون في المدارس والمراكز، ومشرفون مركزيون ومشرفي أقسام محافظات، مناطق، ومديرو إدارة الموهوبين،

الموهوبين في المملكة العربية السعودية كما يراها العاملون في مجال تربية الموهوبين، وبالتحدي فإن هذه الدراسة تسعى للإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما واقع السياسات التربوية في مجال تربية الموهوبين في المملكة العربية السعودية كما يراها العاملون في مجال تربية الموهوبين؟
2. هل يختلف واقع السياسات التربوية في مجال تربية الموهوبين من وجهة نظر العاملين في مجال تربية الموهوبين باختلاف المتغيرات: الوظيفة، والمؤهل العلمي، والخبرة في مجال تربية الموهوبين؟
3. ما أبرز التغيرات والتطورات التي حدثت في السياسات التربوية في مجال تربية الموهوبين في المملكة العربية السعودية؟

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في كونها من الدراسات الريادية على مستوى المملكة العربية السعودية من خلال:

1. تناولها السياسات التربوية المتعلقة بالموهوبين التي تمثل أحد الجوانب المهمة للسياسات التربوية الهادفة لتطوير وإنماء المملكة وجعلها في مصاف الدول المتقدمة.
2. منهجيتها المعتمدة على استقصاء آراء العاملين في مجال تربية الموهوبين إلى جانب تحليل الوثائق والأنظمة والقوانين ذات العلاقة بتربية الموهوبين في المملكة.
3. التعريف بسياسات تربية الموهوبين في المملكة، والعمل على تفسيرها والكشف عن خلفيتها، وتوضيح مسيرتها، وذلك بتقديم المؤشرات والدلالات؛ كم أنها تبرز كوا من الضعف والقصور لتسهيل المهام أمام صانعي القرار في المملكة فيما يتعلق بتربية الموهوبين.

أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى:

1. معرفة واقع السياسات التربوية في مجال تربية الموهوبين في المملكة العربية السعودية كما يراها العاملون في مجال تربية الموهوبين.
2. الكشف عن أهم التطورات والتغيرات في السياسات التربوية في مجال تربية الموهوبين في المملكة العربية السعودية خلال تطور النظام التربوي وتقدمه، بالإضافة إلى ما تم من إجراءات تنفيذية وعملية وما تحقق على أرض الواقع.
3. محاولة تحديد أوجه النقص والقصور في السياسات التربوية في مجال تربية الموهوبين بالمملكة العربية السعودية.

أداة الدراسة:

1. تصميم الأداة:

لتحقيق أهداف الدراسة تم إعداد استبيان لمعرفة درجة توفر السياسات التربوية المتعلقة بالطلبة الموهوبين من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة من العاملين في مجال تربية الموهوبين في وزارة التربية والتعليم في المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال:

- دراسة المفاهيم والمهارات والمجالات المتعلقة بعمل العاملين في مجال تربية الموهوبين.
- الاطلاع على العديد من الأدبيات والدراسات والمراجع المتعلقة بالمهام والأعمال المختلفة للمعلمين، وكذلك الدراسات المتعلقة بالسياسات التربوية للطلبة الموهوبين.

وتكونت الأداة من (51) عبارة تضمنت ثلاثة محاور رئيسة على النحو الآتي:

المحور الأول: رسم السياسات، واشتمل على (21) عبارة، وتضم الفقرات (1- 21).

المحور الثاني: السياسات المكتوبة والتنفيذية، واشتمل على (18) عبارة، وتضم الفقرات (22-39).

المحور الثالث: معايير السياسات التربوية في مجال تربية الموهوبين، واشتمل على (12) عبارة، وتضم (40-51).

وكانت الإجابة عن عبارات الاستبانة وفق تدرج خماسي لدرجة الموافقة على النحو التالي: (عالية جداً، عالية، متوسطة، منخفضة، منخفضة جداً)، وقد أعطيت هذه التقديرات أوزاناً رقمية هي: (5، 4، 3، 2، 1) على التوالي. وللحكم على استجابات أفراد العينة، اعتمدت الحدود الفئوية للمتوسط الحسابي لدرجة مقياس الأداة الكلية، وكذلك على المحاور الثلاثة، على النحو الآتي:

4.01 فأكثر : عالية جداً

3.01 - 4.00 : عالية

2.01 - 3.00 : منخفضة

1.00 - 2.01 : منخفضة جداً

2. صدق الأداة:

للتأكد من صدق الأداة قام الباحثون باختيار مجموعة من المحكمين (21) محكماً، من ذوي الخبرة والاختصاص في مجال الإدارة التعليمية من الجامعات السعودية، ومؤسسة الملك عبدالعزيز ورجاله للموهبة والإبداع، للاستفادة من آرائهم وأفكارهم وملاحظاتهم من حيث درجة ملاءمة الفقرات وصياغتها، ودقة وسلامة بنائها لغوياً، ودرجة انتماء كل فقرة للمحور الذي صنفت فيه، وفي ضوء ملاحظات المحكمين أعيدت صياغة بعض الفقرات ودمج أو حذف بعضها، كما أضيفت بعض الفقرات الأخرى بناء

وقيادات)، وبلغ عددهم (1012) فرداً خلال العام الدراسي 1431/1432هـ. وأما عينة الدراسة، فقد تم اختيارها بالطريقة الطباقية من خلال قاعدة بيانات المعلمين في إدارات التعليم لجيل العينة ممثلة، حيث تم الحصول على أفراد عينة الدراسة من المعلمين من خلال قوائم الأسماء ومن ثم التطبيق على الأسماء المختارة، واشتملت عينة الدراسة على (256) من العاملين في مجال تربية الموهوبين وبنسبة بلغت (25.29%) من مجتمع الدراسة، حيث تم استرجاع (228) استبانة، كما تم استبعاد (21) استبانة لعدم اكتمال بياناتها، ليبقى عدد الاستبانات الصالحة (207) استبانة، وبنسبة (20.45%) من مجتمع الدراسة.

ويبين الجدول (1) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات: المؤهل العلمي، والوظيفة، والخبرة في مجال تربية الموهوبين. ويظهر في الجدول أن حاصلي درجة البكالوريوس شكلوا نسبة (87.4%) من متغير المؤهل العلمي، مقابل (12.6%) لحملة الشهادات العلمية العليا. وشكل معلمو تربية الموهوبين النسبة الأكبر في متغير الوظيفة (57.5%)، تلاها نسبة مشرفي المراكز (28.0%)، بينما كانت نسبة الإداريين والقيادات المتخصصة في تربية الموهوبين (9.7%)، (4.8%) على التوالي. إضافة إلى ذلك، أظهر الجدول (1) أن النسب وفق سنوات الخبرة كانت (46.9%)، (53.1%) لفتتي أقل من (5) سنوات و (5) سنوات فأكثر، على التوالي.

جدول 1: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيراتها

العينة	المتغير	المستوى/ الفئة	العدد	النسبة
العاملون في مجال تربية الموهوبين	المؤهل	بكالوريوس	181	87.4%
	العلمي	أعلى من بكالوريوس	26	12.6%
وزارة التربية والتعليم في المملكة العربية السعودية	الوظيفة	منصب إداري	20	9.7%
		مشرفو مراكز	58	28%
الكلية	الخبرة	معلمو تربية موهوبون	119	57.5%
		قيادي متخصص في تربية الموهوبين	10	4.8%
الكلية	سنوات	أقل من 5 سنوات	97	46.9%
	الخبرة	5 سنوات فأكثر	110	53.1%
			207	100%

منهجية الدراسة:

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي المعتمد على جمع المعلومات والبيانات وتصنيفها وتنظيمها والتعبير عنها كمياً وكيفياً، بهدف الوصول إلى استنتاجات تساهم في فهم الظاهرة كما هي في الواقع وتطويرها (عبيدات وآخرون، 1998، ص224). حيث تم وصف الجوانب المتنوعة للسياسات التربوية في مجال رعاية الموهوبين، وتم تحليلها إلى عوامل منطقية تمكن من تحديد واقع هذه السياسات.

الثبات على النحو المبين في الجدول (2) وتؤكد هذه القيمة أن الأداة تتمتع بمؤشرات صدق وثبات عالية وكافية لأغراض الدراسة

جدول 2: معامل ثبات الإعادة والاتساق الداخلي لأداة الدراسة

الرقم المحور	الاتساق الداخلي	ثبات إعادة الفقرات	عدد الفقرات
1	0.91	0.74	21
2	0.91	0.76	18
3	0.94	0.69	12

نتائج الدراسة:

سعت الدراسة للإجابة عن الأسئلة الآتية:

السؤال الأول: ما واقع السياسات التربوية في مجال تربية الموهوبين في المملكة العربية السعودية كما يراها العاملون في مجال تربية الموهوبين؟ وللإجابة عن هذا السؤال، تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارة في أداة الدراسة، وكذلك لكل محور. ويبين الجدول رقم (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المتعلقة بالمحور الأول: رسم السياسات.

على رأي المحكمين. وقد بلغت الفقرات في الأداة الأولية (62) فقرة، وتم تعديل الفقرات من قبل الباحثين حيث بلغ مجموع الفقرات التي أجمع المحكمون على صحتها وانتمائها وفقاً لمحاورها (51) فقرة موزعة على ثلاثة محاور، حيث اعتبرت نسبة (85%) من آراء المحكمين معياراً للحكم على صلاحية العبارة من عدمها.

وللتحقق من صدق الاتساق الداخلي لبنود الأداة، قام الباحثون بتطبيق الأداة على عينة استطلاعية خارج عينة الدراسة بلغ عددها (75) معلماً من العاملين في مجال تربية الموهوبين، وقد تراوحت معاملات الارتباط الداخلي بين (0.642) و(0.849) وتعد هذه القيم مقبولة إحصائياً وجميعها دالة عند مستوى دلالة إحصائية $(\alpha = 0.01)$.

3. ثبات الأداة:

وللتأكد من ثبات الأداة عمد الباحثان إلى أخذ العينة الاستطلاعية نفسها وذلك بتطبيقها مرتين وبفاصل زمني مدته أسبوعان بين التطبيقين الأول والثاني بطريقتين هما، أولاً: تم تطبيق المقياس على عينة استطلاعية من خارج عينة الدراسة تكونت من (75) عاملاً في مجال تربية الموهوبين من خارج عينة الدراسة تم اختيارهم بالطريقة الميسرة، بفاصل زمني مدته أسبوعان بين التطبيق الأول والثاني، وحسب معامل ارتباط (بيرسون) بين التطبيقين لمجالات الأداة وللأداة ككل، ويظهر الجدول (2) النتائج. ثانياً: تم حساب ثبات الاتساق الداخلي باستخدام كرونباخ ألفا، على المقياس جميعه ، وكانت قيم معاملات

جدول 3: المتوسطات الحسابية* والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات المحور الأول (رسم السياسات)

الرقم الفقرات	رقم الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1.	7	3.55	1.20	عالية
2.	5	3.39	1.33	عالية
3.	11	3.30	1.35	عالية
4.	8	3.29	1.26	عالية
5.	21	3.16	1.12	عالية
6.	9	3.08	1.15	عالية
7.	2	2.95	1.32	منخفضة
8.	6	2.90	1.13	منخفضة
9.	13	2.86	0.99	منخفضة
10.	12	2.83	1.15	منخفضة

أبوناصر والجيمان

الرقم	الفقرات	رقم الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
11.	تقدم السياسات التربوية في مجال تربية الموهوبين أفكاراً لسياسات جديدة في مجال تربية الموهوبين	20	2.81	1.06	منخفضة
12.	تضطلع الدولة بالدور الأكبر في تقديم الرعاية المناسبة للطلاب الموهوبين	18	2.80	1.06	منخفضة
13.	اهتمام المسؤولين وصانعي القرار بإدارات التعليم والمدارس يدعم مسيرة رعاية الموهوبين ويحقق أهدافها	16	2.69	0.94	منخفضة
14.	يتوافر لخطط رعاية الطلاب الموهوبين الموارد البشرية المؤهلة والميزانيات السخية المناسبة	15	2.68	0.98	منخفضة
15.	تعتمد السياسات في تمويلها على الاستثمار والخصخصة في مجال الموهبة والإبداع	10	2.65	1.26	منخفضة
16.	وجود جهة وطنية مرجعية ترعى الموهبة والإبداع وتعمل على رسم الاستراتيجيات والسياسات الوطنية في مجال تربية الموهوبين	1	2.58	0.74	منخفضة
17.	تستند السياسات التربوية في مجال تربية الموهوبين إلى السياسات التربوية العامة في المملكة	3	2.57	0.97	منخفضة
18.	تراعي السياسات التربوية في مجال تربية الموهوبين في المملكة الإرث الحضاري للمجتمع العربي الإسلامي في مجال تربية الموهوبين	4	2.56	1.02	منخفضة
19.	تحظى رعاية الموهوبين باهتمام ودعم عالي المستوى من لدن القيادة العليا في الدولة	19	2.40	1.10	منخفضة
20.	ما تحقق حتى الآن من إنجازات وتقدم في رعاية الطلاب الموهوبين في المملكة يعكس التخطيط السليم والمنظم الذي تنتهجه الدولة في رعايتهم	14	2.22	1.08	منخفضة
21.	توجه السياسات نحو تعزيز قيم المنافسة الإقليمية والعالمية	17	2.21	1.00	منخفضة
	الكلية		2.83		منخفضة

* الوسط الحسابي من (5).

كما تم حساب المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لكل عبارة من عبارات المحور الثاني من محاور الأداة وهو: السياسات المكتوبة والتنفيذية، ويبين الجدول رقم (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المتعلقة بفقرات المحور الثاني: السياسات المكتوبة والتنفيذية.

يوضح الجدول (3) أن موافقة العاملين في مجال تربية الموهوبين على بنود المحور الأول (رسم السياسات) كانت بدرجة منخفضة حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.83)، وأن المتوسطات الحسابية لفقرات المجال تراوحت بين (2.21 - 3.55). وبالنظر إلى عبارات المحور، يلاحظ أن (6) فقرات فقط من بين (21) فقرة في المجال قد حصلت على درجة موافقة عالية، وحصلت بقية الفقرات وعددها (15) فقرة على درجة موافقة منخفضة.

جدول 4: المتوسطات الحسابية* الانحرافات المعيارية للاستجابات أفراد عينة الدراسة لفقرات المحور الثاني (السياسات المكتوبة والتنفيذية)

الرقم	الفقرات	رقم الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1.	توفر السياسات التربوية في مجال تربية الموهوبين الأطر العامة للعمل في مجال رعاية الموهوبين	23	3.66	1.42	عالية
2.	توفر السياسات التربوية في مجال تربية الموهوبين آلية دعم إعلامي للبرامج والمشاريع	28	3.38	1.25	عالية
3.	وجود استراتيجية وطنية معتمدة لرعاية الموهبة والإبداع ضمن خطط تطوير التعليم العام	22	3.26	1.28	عالية
4.	توفر مراكز استشارية متخصصة تقدم الدعم لأسر الموهوبين والمعلمين المهتمين	36	3.09	1.12	عالية
5.	تحدد السياسات التربوية في مجال تربية الموهوبين نطاق عمل برامج الرعاية لجميع الأفراد الموهوبين على اختلاف خلفياتهم الاقتصادية والاجتماعية	24	3.04	1.01	عالية
6.	تراعي السياسات التربوية في مجال تربية الموهوبين تأهيل المعلمين ومديري المدارس والمشرفين	26	3.01	1.19	عالية
7.	توفر السياسات التربوية في مجال تربية الموهوبين لوائح تنفيذية للبرامج المختلفة	39	2.96	1.22	منخفضة

المجلة الأردنية في العلوم التربوية

منخفضة	1.12	2.93	27	8. تولي السياسات التربوية في مجال تربية الموهوبين الاهتمام بالأسرة والمجتمع المحلي
منخفضة	1.23	2.79	29	9. توفر السياسات التربوية في مجال تربية الموهوبين خطأً واضحةً ومناهج دراسية وأساليب منظمة لرعاية الموهوبين
منخفضة	1.06	2.72	25	10. تحدد السياسات التربوية في مجال تربية الموهوبين تعريفاً واضحاً للموهوبين
منخفضة	1.19	2.72	34	11. توفر التمويل اللازم لتقديم الخدمات التعليمية على مستوى الدولة والمناطق ضمن سياسات واضحة وقابلة للتدقيق والمراجعة
منخفضة	0.99	2.64	37	12. توفر السياسات التربوية في مجال تربية الموهوبين قواعد وأسساً لإنشاء مدارس ثانوية للعلوم والرياضيات للطلبة الموهوبين
منخفضة	1.17	2.54	30	13. توفر السياسات الخدمات والدعم للمعلمين الذين يعملون مع الطلبة الموهوبين
منخفضة	1.09	2.46	32	14. تراعي السياسات التطوير المهني للموظفين والمعلمين المعنيين بتعليم الموهوبين (المنح الدراسية ، وقيادة الأفراد...)
منخفضة	1.02	2.43	31	15. تراعي مشاركة أكبر عدد من الطلبة الموهوبين ومن مختلف الفئات
منخفضة	1.21	2.42	35	16. توفر الموارد والخدمات على خلق تحديات عالية المستوى تنشر من خلال التكنولوجيا (بما في ذلك التعليم عن بعد) للطلبة فرادى أو مجموعات
منخفضة	1.05	2.29	33	17. تتضمن إنشاء وتشغيل نماذج لمشاريع وبرامج نموذجية لخدمة الطلاب الموهوبين (برامج صيفية، توجيه البرامج، البرامج التعاونية..)
منخفضة	1.13	2.27	38	18. وضوح آليات متابعة تنفيذ السياسات التربوية في مجال تربية الموهوبين عند التنفيذ
منخفضة		2.81		الكلية

* الوسط الحسابي من (5).

كما تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل عبارة من عبارات المحور الثالث من محاور الأداة: معايير السياسات التربوية في مجال تربية الموهوبين، ويبين الجدول رقم (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المتعلقة بفقرات المحور.

ويبين الجدول (4) أن موافقة العاملين في مجال تربية الموهوبين على بنود المحور الثاني (السياسات المكتوبة والتنفيذية) كانت بدرجة منخفضة حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.81)، وقد حصلت (6) فقرات فقط من بين (18) فقرة متضمنة في المحور على موافقة درجة عالية، في حين حصلت بقية الفقرات وعددها (12) على درجة موافقة منخفضة.

جدول 5: المتوسطات الحسابية* والانحرافات المعيارية للاستجابات أفراد عينة الدراسة لفقرات المحور الثالث (معايير السياسات التربوية في مجال تربية الموهوبين)

الرقم	الفقرات	رقم الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1.	تتضمن السياسات التربوية في مجال تربية الموهوبين مؤشرات حول مواصفات الطلبة الموهوبين	45	2.99	1.16	منخفضة
2.	تتوفر آلية للمتابعة والتقييم المستمر للسياسات التربوية في مجال رعاية الموهوبين	48	2.93	1.08	منخفضة
3.	توفر السياسات التربوية في مجال تربية الموهوبين مؤشرات لجودة برامج رعاية الموهوبين الإثرائية	44	2.85	1.01	منخفضة
4.	توفر السياسات التربوية في مجال تربية الموهوبين توصيفاً لمدارس رعاية الموهوبين ووضع آليات متكاملة لها	46	2.84	1.02	منخفضة
5.	تتعامل السياسات التربوية في مجال تربية الموهوبين بإيجابية ومرونة مع قضايا التغيير	43	2.81	1.02	منخفضة
6.	تتضمن السياسات إجراءات تطوير التقييم التي تركز على تحسين أداء الطلبة وارتفاع مستوى المهام	47	2.67	1.15	منخفضة
7.	توفر السياسات الخاصة بثقافة التقييم الذاتي	51	2.60	1.18	منخفضة
8.	استيفاء السياسات لمعايير الجودة التي وضعتها	50	2.48	1.08	منخفضة
9.	تتضمن السياسات التربوية في مجال تربية الموهوبين انتشار آليات الكشف عن الموهوبين والمبدعين في منظومة التعليم العام وفق مقاييس حديثة	42	2.36	1.02	منخفضة

أبوناصر والجيمان

10.	تتعتمد السياسات التربوية في مجال تربية الموهوبين المعايير المعتمدة في المؤسسات المحلية المتخصصة	49	2.30	0.97	منخفضة
11.	تضمن السياسات التربوية في مجال تربية الموهوبين تنفيذ التعليمات والضوابط بمرونة	41	2.13	1.19	منخفضة
12.	تراعي السياسات التربوية في مجال تربية الموهوبين المعايير العالمية	40	1.98	1.08	منخفضة جداً
	الكلي		2.58		منخفضة

* الوسط الحسابي من (5).

السؤال الثاني: هل يختلف واقع السياسات التربوية في مجال تربية الموهوبين من وجهة نظر العاملين في مجال تربية الموهوبين باختلاف المتغيرات: الوظيفة المؤهل العلمي، الخبرة في مجال تربية الموهوبين، ؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية واستخدام تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) وذلك مع كل مجال من مجالات الدراسة ومع الأداة ككل كما تم استخدام اختبار (شيفيه) للمقارنات البعدية. تم استخدام تحليل التباين الأحادي لمعرفة أثر متغير الوظيفة على استجابات أفراد العينة على الأداة الكلية للدراسة وعلى محاورها، ويبين جدول (6) نتائج التحليل.

يلاحظ من الجدول رقم (5) أن موافقة العاملين في مجال تربية الموهوبين على فقرات المحور الثالث (معايير السياسات التربوية في مجال تربية الموهوبين) كانت بدرجة منخفضة، حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.58)، وحصلت معظم فقرات هذا المجال (11) فقرة من بين (12) فقرة على متوسطات حسابية تقابل درجة موافقة منخفضة تراوحت بين (2.99 - 2.13)، في حين حصلت فقرة واحدة فقط على متوسط حسابي يقابل درجة موافقة منخفضة جداً (1.98) وهي: "تراعي السياسات التربوية في مجال تربية الموهوبين بعض المعايير العالمية".

جدول 6: تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في استجابات أفراد العينة على الأداة الكلية للدراسة ومحاورها وفقاً لمتغير الوظيفة

المحاور	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة	الدلالة
رسم السياسات	بين المجموعات	3	256.266	85.422	.410	.746	غير دال
	داخل المجموعات الكلي	203	42267.454	208.214			
	بين المجموعات الكلي	206	42523.720	213.812			
السياسات المكتوبة والتنفيذية	بين المجموعات	3	641.435	213.812	1.386	.248	غير دال
	داخل المجموعات الكلي	203	31312.661	154.250			
	بين المجموعات الكلي	206	31954.097	337.771			
معايير السياسات التربوية في مجال تربية الموهوبين	بين المجموعات	3	1013.313	337.771	3.616	.014	دال
	داخل المجموعات الكلي	203	18960.514	93.402			
	بين المجموعات الكلي	206	19973.826	1659.019			
الكلي	بين المجموعات	3	4977.058	1659.019	1.498	.216	غير دال
	داخل المجموعات الكلي	203	224889.126	1107.828			
	بين المجموعات الكلي	206	229866.184	1107.828			

يلاحظ من الجدول (6) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لأثر متغير الوظيفة في استجابات أفراد العينة على الأداة الكلية للدراسة، وكذلك في محاورها ككل عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$)، باستثناء محور "معايير السياسات التربوية في مجال تربية الموهوبين". ولتحديد مصادر الفروق تم استخدام اختبار شيفيه، ويبين الجدول (7) نتائج التحليل.

جدول 7: نتائج اختبار شيفية وفق متغير الوظيفة

المتغير	(I)	(J)	فرق المتوسطات (I-J)	الخطأ المعياري	مستوى الدلالة	فترة الثقة 95%	
						الحد الأدنى	الحد الأعلى
الوظيفة	مشرف مراكز	منصب إداري	-2.63276	2.50608	.776	-9.6976	4.4321
			* -4.66225	1.55199	.031	-9.0374	-2.2871
			.76724	3.06494	.996	-7.8731	9.4076

*مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$)

أثر متغير المؤهل العلمي على استجابات أفراد العينة على الأداة الكلية للدراسة وعلى محاورها، ويبين جدول (8) نتائج التحليل وفقاً للمؤهل العلمي.

ويظهر الجدول (7) أن هناك فروقا بين فئتي " مشرف مراكز " و " معلم تربية موهوب " وان الفرق يميل لصالح فئة معلمي التربية الموهوبين. كما تم استخدام تحليل التباين الأحادي لمعرفة

جدول 8: تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في استجابات أفراد العينة على الأداة الكلية للدراسة ومحاورها وفقاً لمتغير المؤهل العلمي

المحاور	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة	الدلالة
رسم السياسات	بين المجموعات	3	20.686	20.686	.100	.752	غير دال
	داخل المجموعات	203	42503.034	207.332			
	الكلية	206	42523.720				
السياسات المكتوبة والتنفيذية	بين المجموعات	3	183.996	183.996	1.187	.277	غير دال
	داخل المجموعات	203	31770.100	154.976			
	الكلية	206	31954.097				
معايير السياسات التربوية في مجال تربية الموهوبين	بين المجموعات	3	461.414	461.414	4.848	.059	غير دال
	داخل المجموعات	203	19512.412	95.182			
	الكلية	206	19973.826				
الكلية	بين المجموعات	3	930.059	930.059	.833	.363	غير دال
	داخل المجموعات	203	228936.124	1116.762			
	الكلية	206	229866.184				

الموهوبين، فقد تم استخدام تحليل التباين الأحادي لمعرفة أثر هذا المتغير على استجابات أفراد العينة على الأداة الكلية للدراسة وعلى محاورها، ويبين جدول (9) نتائج التحليل وفقاً لمتغير الخبرة في مجال تربية الموهوبين.

يبين الجدول (8) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لأثر متغير المؤهل العلمي في استجابات أفراد العينة عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$)، سواء في استجاباتهم على الأداة ككل، أو في أي من محاورها. وفيما يخص الخبرة في تربية

جدول 9: تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في استجابات أفراد العينة على الأداة الكلية للدراسة ومحاورها وفقاً لمتغير سنوات الخبرة في مجال تربية الموهوبين

المحاور	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة	الدلالة
رسم السياسات	بين المجموعات	3	1590.505	1590.505	7.966	.060	غير دال
	داخل المجموعات	203	40933.215	199.674			
	الكلية	206	42523.720				
السياسات المكتوبة والتنفيذية	بين المجموعات	3	1109.727	1109.727	7.376	.070	غير دال

أبوناصر والجفيمان

المحاور	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة	الدلالة
	داخل المجموعات	203	30844.370	150.460			
	الكلي	206	31954.097				
	بين المجموعات	3	1134.792	1134.792	12.348	.061	غير دال
معايير السياسات التربوية في مجال تربية الموهوبين	داخل المجموعات	203	18839.034	91.898			
	الكلي	206	19973.826				
	بين المجموعات	3	11423.414	11423.414	10.720	.065	غير دال
	داخل المجموعات	203	218442.769	1065.574			
الكلي	الكلي	206	229866.184				

كما لوحظ أن سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية والمتمثلة في وثيقة سياسة التعليم والتي تعد المرجع الأساس لنظام التعليم في المملكة، أنه لم يتم تعديلها منذ وضعت قبل أكثر من واحد وأربعين سنة.

رغم صدور نصوص واضحة وصريحة متعلقة بتربية الموهوبين بوثيقة السياسات التربوية في المملكة العربية السعودية إلا أن هناك تأخيراً في تطبيقها على أرض الواقع، وترجمتها إلى سياسات تنفيذية قابلة للتطبيق، وهو ما قد يعزى إلى الحاجة إلى وضع الأسس والأطر العامة الممهدة لتطبيق هذه السياسات بالشكل المناسب.

توفر العديد من المؤسسات المعنية بتربية الموهوبين وعلى رأسها وزارة التربية والتعليم ومؤسسة الملك عبدالعزيز ورجاله للموهبة والإبداع " موهبة"، مع إمكانية مشاركة قطاع التعليم العالي من خلال البرامج الأكاديمية والمشاركة المجتمعية في تنفيذ برامج الموهوبين التي تنظمها وزارة التربية والتعليم السعودية وموهبة.

تم إعداد الإستراتيجية العربية للموهبة والإبداع في التعليم العام بمشاركة بين مؤسسة الملك عبد العزيز ورجاله للموهبة ورعاية الموهبة والإبداع والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم "الاليكسو" بناء على مذكرة تفاهم، وتعكس هذه الإستراتيجية الرؤية الشمولية لخدام الحرمين الشريفين الملك عبد العزيز، كما اعتمدها مرجعاً رئيساً للإستراتيجية العربية للموهبة والإبداع، وقد اهتمت مؤسسة الملك عبد العزيز ورجاله للموهبة والإبداع بهذه التغيرات العالمية وقامت بدراساتها، انطلاقاً من إسهاماتها في جهود المملكة في التوجه نحو مجتمع المعرفة، هذه الجهود التي تتمثل في تنفيذ استراتيجيات وطنية طموحة في العلوم والتقنية، والصناعة، وتقنية المعلومات والاتصالات، وتطوير التعليم العام، والتعليم العالي، وفي المجالات الاقتصادية التي تعتمد على المعرفة ، وبرامج الابتعاث الخارجي، وغيرها من

يظهر الجدول (9) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لأثر متغير سنوات الخبرة في تربية الموهوبين في استجابات أفراد العينة عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$)، سواء في استجاباتهم على الأداة الكلية، أو في أي من محاورها.

- السؤال الثالث: ما أبرز التغيرات والتطورات التي حدثت في السياسات التربوية في مجال تربية الموهوبين في المملكة العربية السعودية؟ للإجابة عن هذا السؤال، فقد تم مراجعة الأدب النظري المتعلق بالسياسات التربوية في المملكة العربية السعودية بشكل عام، والسياسات المتعلقة بالموهوبين والمتفوقين بشكل خاص، ومنها: وثيقة سياسة التعليم الصادرة عن اللجنة العليا لسياسة التعليم عام 1390هـ/1970م، وكذلك الإطلاع على وثائق مؤسسة الملك عبدالعزيز ورجاله للموهبة والإبداع، والإدارة العامة لرعاية الموهوبين بوزارة التربية والتعليم، ومراجعة الإستراتيجية العربية للموهبة والإبداع في التعليم العام (2008)، إلى جانب مراجعة العديد من الدراسات السعودية المتعلقة بموضوع السياسات التربوية كدراسة المصورى (1992)، ودراسة العلي (1413هـ)، ودراسة الخريف (1417هـ)، ودراسة الفقيه (1421هـ/2001)، ودراسة حكيم (2001)، ودراسة المنقاش (2006)، ودراسة العصيمي (2007) حيث تم استخدام أسلوب تحليل المحتوى، إلى جانب الاستعانة باستجابة أفراد عينة الدراسة عن فقرات الأداة وتبين الآتي:
- أن وثيقة السياسات التربوية في المملكة العربية السعودية تضمنت بعض المواد المتعلقة بالموهوبين والمبدعين ومنها ما يلي: المادة (57)، ونصت على " الاهتمام باكتشاف الموهوبين ورعايتهم، وإتاحة الإمكانيات والفرص المختلفة لنمو مواهبهم في إطار البرامج العامة، وبوضع برامج خاصة "، والمواد (192-194) من الوثيقة. وتبين هذه النصوص الصريحة أن الاهتمام بالموهوبين والمبدعين بدأ مبكراً في المملكة العربية السعودية من حيث التأسيس،

كما يراها العاملون في هذا المجال، كما يظهر الحاجة إلى إفساح المجال أمام العاملين في تربية الموهوبين لمزيد من المشاركة في رسم السياسات التربوية. وبالنظر إلى عبارات المحور، يلاحظ أن (6) فقرات فقط في المحور الأول (رسم السياسات) قد حصلت على درجة موافقة عالية، وهذه الفقرات تشير إلى جوانب يرى أفراد العينة توفرها مثل: وجود نصوص صريحة في وثيقة السياسات التربوية السعودية تتعلق بالموهوبين حيث تحوي وثيقة السياسات التربوية السعودية على ثلاثة مواد مخصصة للموهوبين والمبدعين، كما تتعلق هذه الفقرات بتوفر تعريف محدد للموهوبين، إلى جانب توفر مؤسسات تهتم وترعى الطلبة الموهوبين، وأن التأسيس لرعاية الموهوبين في وثيقة السياسات السعودية قد ساعد على توفير الرعاية للموهوبين.

أما بقية الفقرات فقد حصلت على درجة موافقة منخفضة تراوحت متوسطاتها الحسابية بين (2.95- 2.21)، وتمثل جوانب يرى أفراد عينة الدراسة أنها لازالت دون الحد المقبول وتحتاج إلى تطوير ومنها: توجه السياسات نحو تعزيز قيم المنافسة الإقليمية والعالمية، وكذلك التخطيط السليم في مجال رعاية الموهوبين، وجود جهة وطنية مرجعية ترعى الموهبة والإبداع وتعمل على رسم الاستراتيجيات والسياسات الوطنية في مجال تربية الموهوبين، واعتماد السياسات في تمويلها على الاستثمار والخصخصة في مجال الموهبة والإبداع، وكذلك توطد السياسات التربوية في مجال تربية الموهوبين برامج متقدمة عالية النوعية لجميع الفئات العمرية، وأن ما يتوفر حالياً من قوانين وتشريعات خاصة برعاية الطلاب الموهوبين كافية وتؤدي الغرض.

كما يبين الجدول (4) أن موافقة العاملين في مجال تربية الموهوبين على بنود المحور الثاني (السياسات المكتوبة والتنفيذية) كانت بدرجة منخفضة حيث بلغ متوسطها الحسابي (2.81)، وهذا يعكس رؤية أفراد عينة الدراسة أن السياسات المكتوبة والتنفيذية في مجال تربية الموهوبين في المملكة العربية السعودية لم تصل إلى المستوى المطلوب. وقد حصلت (6) فقرات في المحور على موافقة درجة عالية، وقد تمحورت هذه الفقرات حول توفر السياسات التربوية في مجال تربية الموهوبين والأطر العامة للعمل في مجال رعاية الموهوبين، وأن السياسات المكتوبة في مجال تربية الموهوبين توفر آلية دعم إعلامي للبرامج والمشاريع، إلى جانب وجود استراتيجية وطنية معتمدة لرعاية الموهبة والإبداع ضمن خطط تطوير التعليم العام، وأن السياسات التربوية في مجال تربية الموهوبين تراعي تأهيل المعلمين ومديري المدارس والمشرفين. وتعد هذه الأمور من الجوانب التي عملت وزارة التربية والتعليم والجهات المعنية الأخرى كمؤسسة الملك عبدالعزيز ورجاله للموهبة والإبداع على تدعيمها ميدانياً، مما جعل استجابة أفراد عينة الدراسة منطقية وتعبر عن الواقع.

مبادرات ومشاريع. وتعد هذه الخطوة من الخطوات الإجرائية الهامة التي خطتها المملكة العربية السعودية في مجال التأطير لسياسات مكتوبة وقابلة للتطبيق في مجال رعاية الموهبة والإبداع ومجتمع المعرفة، وتشتمل الإستراتيجية العربية للموهبة والإبداع في التعليم العام على الرؤية المستقبلية "رؤية 1447هـ- 2025م" التي تهدف إلى الوصول لمنظومة عربية للتربية والتعليم في إطار بيئة اجتماعية ترعى الموهبة والإبداع في كافة مجالاتها من الطفولة إلى الرشد، وتبني القيادات والكوادر الشابة الموهوبة والمبتكرة التي تسهم في تحول المجتمع العربي إلى مجتمع معرفي متكامل، وتؤدي دورها في تنمية الاقتصاد المنافس القائم على المعرفة، قبل عام 2025م.

- أكدت الدراسات التي أجريت على مضمون وثيقة السياسات أن سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية لم تتوافق تماماً مع المعايير الدولية والتوجهات العامة للسياسات التعليمية، فهناك ما يلزم إضافته والتأكيد عليه؛ ومن جانب آخر لم يتم تطبيق بعض البنود، وبعضها كانت درجة تطبيقه أقل من المطلوب، والبعض الآخر تم تطبيقه (المنقاش، 2006؛ العيصمي، 2007؛ حكيم، 2001). كما أنه من الضروري مراجعة بنود السياسة والمعايير التربوية التي بنيت عليها وبصورة دورية.
- أكدت الدراسات أن بنود وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية تحتاج إلى وضع تنبؤات ورؤى تربوية مستقبلية سواء عن الظروف أم السلوكيات، وإلى تحديد معايير لقياس أداء العاملين في التعليم، ووضع معايير لقياس الجودة أثناء العمليات، ووضع آليات لجمع المعلومات عن التعليم وتحليلها باستمرار بغرض تجنب الأخطاء قبل حدوثها، ووضع آليات لمعرفة مدى الرضا الذي تحققه الخدمات التربوية والتعليمية المقدمة (المنقاش، 2006؛ العيصمي، 2007).

مناقشة النتائج والتوصيات:

سعت الدراسة الحالية إلى معرفة واقع السياسات التربوية المتعلقة بالطلبة الموهوبين كما يراها العاملون في مجال تربية الموهوبين، وقد أظهرت النتائج ما يلي:

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما واقع السياسات التربوية في مجال تربية الموهوبين في المملكة العربية السعودية كما يراها العاملون في مجال تربية الموهوبين؟

يوضح الجدول (3) أن موافقة العاملين في مجال تربية الموهوبين على بنود المحور الأول (رسم السياسات) كانت بدرجة منخفضة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للمحور (2.83)، وأن المتوسطات الحسابية لفقرات المجال تراوحت بين (3.55 - 2.21)؛ وقد يعكس هذا واقع السياسات في مجال تربية الموهوبين

متوسطة يعنى حاجتها إلى التطوير في حال وجودها، والتوفير إذا لم تكن متوفرة.

أما الفقرة التي حصلت على درجة موافقة منخفضة جدا فكانت: "تراعي السياسات التربوية في مجال تربية المهويين بعض المعايير العالمية"، مما يعنى عدم توفر هذه السمة بالسياسات التربوية السعودية في مجال تربية المهويين والحاجة الماسة إلى توفيرها بحسب أفراد عينة الدراسة. وتشير هذه النتائج إلى أن بنود وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية بشكل عام، وفي مجال تربية المهويين بشكل خاص تحتاج إلى وضع تنبؤات ورؤى تربوية مستقبلية سواء ما تعلق بالظروف أو بالسلوكيات، وإلى تحديد معايير لقياس أداء العاملين في التعليم، ووضع معايير لقياس الجودة أثناء العمليات، ووضع آليات لجمع المعلومات عن التعليم وتحليلها باستمرار بغرض تجنب الأخطاء قبل حدوثها، وآليات لمعرفة مدى الرضا الذي تحققه الخدمات التربوية والتعليمية المقدمة، وهذا ما أكدته دراسة العصيمي (2007)، ودراسة المنقاش (2006).

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: هل يختلف واقع السياسات التربوية في مجال تربية المهويين من وجهة نظر العاملين في مجال تربية المهويين باختلاف المتغيرات: الوظيفة، الخبرة في مجال تربية المهويين، والمؤهل العلمي؟

تشير النتائج في جدول (6) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لأثر متغير: الوظيفة على محاور الأداة، وكذلك على الأداة ككل عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) باستثناء محور "معايير السياسات التربوية في مجال تربية المهويين"، وتبين هذه النتيجة إجماعاً من مختلف العاملين بمجال تربية المهويين بالمملكة العربية السعودية حول واقع السياسات التربوية في المملكة، لذلك لم يختلف تقديرهم لواقع السياسات وقد يعود ذلك إلى تشابه المهوم والطموح والتطلعات لدى أفراد العينة في مجال عملهم من جهة، وتشابه الصعوبات التي تواجه الجميع من جهة أخرى؛ ولذلك جاءت تقديراتهم لواقع السياسات التربوية في مجال تربية المهويين بشكل عام وعلى مستوى محاور الأداة متماثلة. وفيما يخص محور "معايير السياسات التربوية في مجال تربية المهويين"، فيظهر من الجدول (7) أن هناك فروقا بين مستوى "مشرفي مراكز" ومستوى "معلم المهويين" وأن الفروق تميل لصالح فئة معلم تربية المهويين؛ ويمكن تفسير ذلك، أن معلمي تربية المهويين هم الأكثر تطبيقاً لبرامج المهويين في الميدان والأكثر تأثراً بالأنظمة والتعليمات الميدانية لعملهم، فجاءت تقديراتهم أعلى من مشرفي المراكز كونهم فئة أقرب في عملها إلى الفئات الإدارية.

وتشير النتائج الواردة في الجدولين (8،9) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لأثر كل من متغيري المؤهل العلمي وسنوات الخبرة في مجال تربية المهويين مع محاور الأداة، وكذلك الأداة

أما بقية فقرات المحور وعددها (12) فقرة، فكانت درجة الموافقة عليها منخفضة، وتراوحت متوسطاتها الحسابية بين (2.27- 2.96). وتضمن هذه الفقرات بعض الجوانب التي يرى أفراد عينة الدراسة أنها بحاجة إلى تطوير ومنها: وضوح آليات متابعة تنفيذ السياسات التربوية في مجال تربية المهويين عند التنفيذ، وأن هذه السياسات تتضمن إنشاء وتشغيل نماذج لمشاريع وبرامج نموذجية لخدمة الطلاب المهويين (برامج صيفية، توجيه البرامج، البرامج التعاونية)، وإلى جانب أن السياسات تراعي مشاركة أكبر عدد من الطلبة المهويين ومن مختلف الفئات، مما يعني أن أعداد الطلبة المهويين الذين تشملهم الرعاية لا يزال أدنى من المستوى المقبول حسب أفراد عينة الدراسة؛ كما وتشير استجاباتهم إلى أن السياسات المكتوبة والتنفيذية لا تراعي التطوير المهني للموظفين والمعلمين المعنيين بتعليم المهويين (المنح الدراسية، وقيادة الأفراد) بالشكل المطلوب، وكذلك لا توفر المدارس الثانوية للعلوم والرياضيات للطلبة المهويين، إلى جانب قلة توفر الخدمات والدعم للمدرسين الذين يعملون مع الطلبة المهويين. فجميع هذه الفقرات تتضمن تطلعات العاملين في مجال تربية المهويين، ويرون أنها لم تتوفر بالشكل المطلوب، ويتطلعون إلى توفرها على شكل أنظمة مكتوبة ومن ثم تطبيقها على أرض الواقع. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة حكيم (2001) حيث أشارت أن نسبة تنفيذ السياسات التربوية كانت بدرجة متوسطة، وأن هناك العديد من المعوقات التي تحول دون تنفيذها.

يلاحظ من الجدول رقم (5) أن موافقة العاملين في مجال تربية المهويين على فقرات المحور الثالث (معايير السياسات التربوية في مجال تربية المهويين) كانت بدرجة منخفضة، حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.58). وقد حصلت فقرة واحدة على درجة موافقة منخفضة جدا (1.98)، بينما تراوحت المتوسطات الحسابية لبقية الفقرات بين (2.13 - 2.99). وتدل هذه النتيجة على أن أفراد عينة الدراسة يرون أن محتوى فقرات محور "معايير السياسات التربوية" في مجال تربية المهويين بحاجة إلى تطوير وإعادة النظر في المعايير، وأنها غير مرضية للعاملين في تربية المهويين في مجالات عديدة منها: توفير مؤشرات حول مواصفات الطلبة المهويين، وتتوفر آلية للمتابعة والتقييم المستمر للسياسات التربوية في مجال رعاية المهويين، وكذلك توفر مؤشرات لجودة برامج رعاية المهويين الإثرائية، وتتعامل السياسات التربوية في مجال تربية المهويين بإيجابية ومرونة مع قضايا التغيير، وتوفر توصيفاً لمدارس رعاية المهويين ووضع آليات متكاملة لها، وتوفر السياسات الخاصة بثقافة التقييم الذاتي، وكذلك استيفاء السياسات لمعايير الجودة التي وضعتها، وانتشار آليات الكشف عن المهويين والمبدعين في منظومة التعليم العام وفق مقاييس حديثة. وجميعها قضايا هامة في مجال معايير السياسات لتربية المهويين وحصولها على درجات موافقة

السعودية، إلا أن هذه السياسات بقيت على حالها ولم يتم ترجمتها إلى سياسات تنفيذية واضحة تسند إلى معايير عالمية، وتعزيز المشاركة الاجتماعية وإشراك الخبرات والمؤسسات التعليمية وكل من له صلة بالعملية التعليمية. إلى جانب الحاجة إلى الاهتمام بجودة التعليم وفقاً للمعايير الحديثة ودمج التقنية بالتعليم باعتبارها مكوناً أساسياً في العمل التربوي، والاهتمام بالتعليم من أجل الإبداع والابتكار وذلك باستخدام الأساليب العلمية والتقنية. هذا مع الإشارة إلى أن معظم بنود وثيقة سياسة التعليم في المملكة مهمة وقيمة وغنية مما جعل سياسة التعليم في المملكة متميزة عن كثير من السياسات، إلا أنها تحتاج إلى تفعيل على أرض الواقع وهذا ما أيدته معظم الدراسات السعودية (المنقاش، 2006؛ العصيمي، 2007).

ويلاحظ من استجابات أفراد عينة الدراسة أن بعض الفقرات التي تمثل هذه الأفكار قد حصلت على ترتيب متأخر واستجابة تراوحت بين الضعيف والضعيف جداً، حيث حصلت الفقرة "تراعي السياسات التربوية في مجال تربية الموهوبين المعايير العالمية" على درجة استجابة منخفضة جداً ومتوسط حسابي مقداره (1.98). وكذلك الفقرة "تعتمد السياسات التربوية في مجال تربية الموهوبين المعايير المعتمدة في المؤسسات المحلية المتخصصة، وحصلت على متوسط حسابي (2.30) ودرجة استجابة ضعيفة، مما يدل على الحاجة إلى إعادة صياغة السياسات التربوية وفقاً للمعايير العالمية. وحصلت الفقرة "وضوح آليات متابعة تنفيذ السياسات التربوية في مجال تربية الموهوبين عند التنفيذ" على درجة استجابة ضعيفة (2.27) مما يستدعي الحاجة إلى نقل السياسات التربوية العامة المتضمنة في وثيقة السياسات التربوية السعودية إلى مستوى تطبيقي مكتوب قابل للتوظيف في الميدان التربوي. كما حصلت (38) فقرة من بين فقرات الأداة البالغ عددها (51) ونسبة (74.5%) على استجابة منخفضة مما يستدعي إعادة النظر في السياسات التربوية في مجال تربية الموهوبين على مختلف المستويات التشريعية والتطبيقية في المملكة حسب أفراد عينة الدراسة.

ويتضح من هذا التحليل، أن واقع مجال تربية الموهوبين في المملكة العربية السعودية بحاجة إلى وجود سياسات تربوية تفصيلية مكتوبة تتعلق بمجالات تربية الموهوبين المتعددة، والتي يمكن أن تغطي مجالات الكشف والتعرف، الرعاية التربوية في مدارس التعليم العام، البرامج الإثرائية خارج نطاق التعليم العام مثل البرامج المسائية والصفية وبرامج نهاية الأسبوع، برامج التسريع المتنوعة، تأهيل وتدريب المعلمين، التقويم والمتابعة المستمرة، الإرشاد والتوجيه النفسي للطلبة الموهوبين، وغيرها من المجالات ذات العلاقة لمواكبة ما يستجد من معرفة في مجال الموهبة والإبداع، وتتفق هذه النتائج مع دراسة كقولونيل وزملاؤه (Colonel and etal., 2010) في ضرورة توفير مبادئ توجيهية للسياسة المتعلقة بالطلبة الموهوبين، وتوفير مبادئ

ككل عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$). وتبين هذه النتيجة إجماع من مختلف العاملين بمجال تربية الموهوبين بالمملكة العربية السعودية على اختلاف مؤهلاتهم العلمية، وسني خبراتهم الوظيفية حول واقع السياسات التربوية في المملكة، وقد يعود ذلك إلى أن العاملين في مجال تربية الموهوبين على دراية تامة بوضع المجال والقضايا المتعلقة به، كما وقد يعود ذلك إلى تشابه المهوم والطموحات والتطلعات لدى أفراد العينة في مجال عملهم من جهة، وتشابه الصعوبات التي تواجه الجميع من جهة أخرى. إضافة إلى ذلك، فإن المشكلات والظروف المحيطة بمعطيات مختلفة متشابهة لدى جميع العاملين رغم اختلاف خبراتهم، كما قد يعود هذا التشابه في تحديد واقع السياسات رغم اختلاف الخبرات إلى البطء في مسارات تطوير هذه السياسات من قبل الجهات المعنية أو بطئ تنفيذها على أرض الواقع. حيث إنه من الملاحظ على سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية والمتمثلة في وثيقة سياسة التعليم التي تعتبر المرجع الأساس لنظام التعليم في المملكة، أنه لم يتم تعديلها منذ وضعت قبل أربعة وثلاثين عاماً، وهذا ما تؤكد دراسة الفقيه (2001)، ودراسة العصيمي (2007).

النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: ما أبرز التغيرات والتطورات التي حدثت في السياسات التربوية في مجال تربية الموهوبين في المملكة العربية السعودية؟

بينت النتائج أن وثيقة السياسات التربوية في المملكة العربية السعودية تضمنت بعض المواد المتعلقة بالموهوبين والمبدعين، وتوفر العديد من المؤسسات المعنية بتربية الموهوبين وعلى رأسها وزارة التربية والتعليم ومؤسسة الملك عبدالعزيز ورجاله للموهبة والإبداع "موهبة"، وتعد هذه المؤسسات المتخصصة مؤسسات هامة لدعم رعاية الموهوبين وتأطير السياسات المتعلقة بذلك، وتطبيق الاستراتيجيات والبرامج الخاصة بهم مما ساعد في تطورات بارزة في مجال تربية الموهوبين على مستوى المملكة. وساعد في هذا التقدم والتطور تصدي بعض الجامعات التي أخذت على عاتقها إعداد المتخصصين بمجال تربية الموهوبين في مشاركة فاعلة من مؤسسات التعليم العالي في مجال تربية الموهوبين، وكذلك ظهور مراكز بحثية متخصصة في المجال كالمركز الوطني لأبحاث الموهبة والإبداع بجامعة الملك فيصل، كما تم إعداد الإستراتيجية العربية للموهبة والإبداع في التعليم العام بمشاركة بين مؤسسة الملك عبد العزيز ورجاله للموهبة ورعاية الموهبة والإبداع والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم "الأليكسو" بناء على مذكرة تفاهم وتعكس هذه الإستراتيجية الرؤية الشمولية لخدم الحرمين الشريفين الملك عبد العزيز، كما اعتمدها مرجعاً رئيساً للإستراتيجية العربية للموهبة والإبداع. وتعد هذه الخطوة من أهم وأبرز التطورات في مجال تربية الموهوبين على مستوى المملكة. غير أن مسيرة تربية الموهوبين في المملكة تحتاج إلى تقييم، إذ إنه على الرغم من السياسات العامة المكتوبة في مجال تربية الموهوبين في المملكة العربية

عشر لرابطة التربية الحديثة بالاشتراك مع كلية التربية، جامعة المنصورة، المجلد الأول.

بكر، عبد الجواد. (2003). السياسات التعليمية وصنع القرار. الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1.

بني خلف، صالح. (1995). السياسات التربوية في خطاب العرش الهاشمي منذ تأسيس إمارة شرق الأردن. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد: الأردن.

الجيمان، عبد الله. (1428هـ). برنامج رعاية الموهوبين بمدارس التعليم العام. الرياض: وزارة التربية والتعليم.

الحامد، محمد معجب. (2004). التعليم في المملكة العربية السعودية رؤية الحاضر واستشراف المستقبل. الرياض، مكتبة الرشد، ط3.

حجاج، عبد الفتاح. (1984). السياسة التعليمية طبيعتها ومبرراتها وخصائصها. مجلة دراسات في الإدارة التربوية، العدد الثاني، 264-231، قطر مركز البحوث التربوية، جامعة قطر.

الحسن، عمر. (2008). التكامل بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني في تربية الموهوبين ورعايتهم. بحث مقدم في المؤتمر السادس لوزراء التربية والتعليم العرب: تربية الموهوبين خيار المنافسة الأفضل. وزارة التربية والتعليم: الرياض.

حكيم، عبد الحميد. (2001). مدى تنفيذ مبادئ السياسة التعليمية من وجهة نظر معلمي المرحلة الثانوية العامة بمنطقة مكة المكرمة. رسالة ماجستير غير منشورة. مكة المكرمة: جامعة أم القرى.

حنا، الله، رمزي وكامل، جرجس، وميشيل، تكلا. (1998). معجم المصطلحات التربوية انجليزي - عربي. (ط1) بيروت مكتبة لبنان.

الخريف، أحمد ناصر. (1417هـ). تقويم أهداف التعليم الثانوي العام بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر مديري ومعلمي المدارس الثانوية الحكومية بمنطقة الرياض التعليمية. رسالة ماجستير غير منشورة. الرياض: جامعة الملك سعود.

درباس، أحمد. (2006). دور الإعلام المطبوع في رعاية الموهبة والموهوبين. ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي الإقليمي للموهبة 26 - 30 أغسطس، جدة: مؤسسة الملك عبد العزيز ورجاله لرعاية الموهوبين.

الرشدان، عبدالله وجعيني، نعيم. (1999). المدخل إلى التربية والتعليم، (ط2). عمان: دار الشروق للنشر.

رضا، محمد جواد. (1990). السياسات التعليمية في دول الخليج العربية، (ط3)، عمان منتدى الفكر العربي.

توجيهية لتسهيل عملية التنفيذ، وان تتصف هذه السياسة بالعدالة وتكافؤ الفرص وغيرها من المبادئ العالمية.

توصيات الدراسة:

في ضوء النتائج التي أظهرتها الدراسة يوصي الباحثان بما يلي:

- بينت الدراسة ضعف السياسات التنفيذية المكتوبة في مجال تربية الموهوبين، لذا توصي بضرورة نقل السياسات التربوية العامة المتضمنة في وثيقة السياسات التربوية السعودية إلى مستوى تطبيقي مكتوب وفقاً لمعايير عالمية قابلة للتوظيف في الميدان التربوي.

- بينت الدراسة ضعف المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير السياسات التربوية، لذا توصي بتعزيز المشاركة الاجتماعية وإشراك جميع الخبرات والمؤسسات التعليمية.

بينت الدراسة أن السياسات التربوية في مجال تربية الموهوبين لم تراعي المعايير العالمية، لذا توصي بالاهتمام بجودة التعليم وفقاً للمعايير الحديثة ودمج التقنية بالتعليم، والاهتمام بالتعليم من أجل الإبداع والابتكار وذلك عند وضع السياسات التنفيذية في مجال تربية الموهوبين.

المراجع:

أبو نواس، لينا. (2007). برامج إدارات ومؤسسات رعاية الموهوبين في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الإدارة التربوية والتخطيط، كلية التربية، جامعة أم القرى: مكة المكرمة.

إسماعيل، سعاد خليل. (1989). سياسات التعليم في المشرق العربي (الطبعة الأولى)، القاهرة، الانجلومصرية.

أمنيته، عبير إبراهيم. (1995). أثر التغييرات الهيكلية والتنظيمية لقطاع التعليم على تنفيذ وأداء سياسات التعليم العالي في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى: دراسة تطبيقية على سياسة التنسيب بجامعة قاريونس 1980 - 1994، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد، جامعة قاريونس، بنغازي.

إبراهيم، مفيدة محمد. (2003). دور التربية في مستقبل الوطن العربي. الأردن، دار مجدولاي للنشر والتوزيع ط1.

الأمعي، علي عبده. (2009). سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية بين الأصالة والمعاصرة، ط1، الرياض، الدار العربية للعلوم ناشرون.

بدر، سعيد علي الاغبري. (1992). دراسة تحليلية لواقع السياسة التعليمية في الجمهورية اليمنية، بحث مقدم للمؤتمر الثاني

- الروسان، فاروق. (2000). دراسات وبحوث في التربية الخاصة، عمان: دار الفكر.
- الرومي، نايف، هشال. (2002). السياسة التعليمية: الأهمية والمفهوم. مجلة التوثيق التربوي، العدد (46)، وزارة المعارف، الرياض. 1423هـ، ص ص 54-76.
- زيدان، همام بدر اوي. (1993). السياسات التعليمية دراسة تحليلية للمفاهيم والعلاقات مجلة دراسات تربوية، العدد 4 القاهرة: رابطة التربية الحديثة، ص ص 34-79.
- الشائع، علي. (1422هـ). تقويم أهداف كليات المعلمين في المملكة العربية السعودية كما يراها أعضاء هيئة التدريس. رسالة ماجستير غير منشورة. الرياض: جامعة الملك سعود.
- شريدة، محمد. (1998). السياسة التربوية الإسرائيلية في القدس من حيث غايتها وأهدافها وبنيتها وأهم شروطها 1967 - 1976. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة القديس يوسف، لبنان: بيروت.
- عامر، علي. (2004). السياسة الإستراتيجية والتكتيكية لقطاع التعليم، دراسات، (16)، مركز دراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس.
- عامر، طارق. (2005). دراسات عن المتفوقين والموهوبين. القاهرة، الدار العالمية للنشر والتوزيع.
- عبد، عبد خلف. (1993). سياسات التربية في التعليم ما قبل الجامعي في الجمهورية السورية ما بين 1946 - 1990. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق: سوريا.
- عبيدات، سهيل. (2007). السياسات التربوية في الوطن العربي، عالم الكتب الحديث: الأردن، اربد.
- عبيدات، نوقان وآخرون. (1998). البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه، ط6، عمان، الأردن، دار الفكر.
- العصيمي، خالد بن محمد. (2007). أسس ومتطلبات إدارة الجودة الشاملة في سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية، اللقاء السنوي الرابع عشر، الجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية " جستن " 28-29 ربيع الآخر 1428هـ.
- العلي، علي محمد. (1413هـ). دراسة تقويمية لأهداف المرحلة الابتدائية بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر مديري ومدرسي المرحلة الابتدائية بمدينة الرياض. رسالة ماجستير غير منشورة. الرياض: جامعة الملك سعود.
- العمرى، أحمد، سويلم. (1996). أصول النظم السياسية المقارنة. القاهرة، الهيئة العامة للكتاب المصرية.
- الفيصل، منصور. (د ت). رعاية الموهوبين. بحث مقدم لاستكمال مقرر في كلية التربية. الرياض. تم استرجاعه في 26 / 9 / 2010م على الرابط:
- <http://repository.ksu.edu.sa/jspui/bitstream/123456789/8063/1/mnswr%20Alfysl.doc>
- قسايمه، محمد محمود عبدالله. (1995). ارتباط السياسة التربوية بعملية التخطيط التربوي كما يدرها الإداريون التربويون في الأردن. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية الأردن: عمان.
- قنديل، أماني. (1989). سياسات التعليم في وادي النيل والصومال وجيبوتي (ط1) عمان: منتدى الفكر العربي.
- اللجنة العليا لسياسة التعليم. (1390هـ). وثيقة سياسة التعليم بالمملكة. الرياض: وزارة التربية والتعليم.
- المركز الوطني لأبحاث الموهبة والإبداع. (2011). جامعة الملك فيصل: الموقع الرسمي، تم استرجاعه في 1 / 10 / 2011 على الرابط:
- <http://www.nrcgc.org/arabic/idea.htm>
- المصوري، علي محمد. (1992). دراسة تحليلية للأسس التي يقوم عليها النظام التعليمي السعودي كما وردت في سياسة التعليم. رسالة الخليج العربي. ع 40، الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج، ص ص 1-29.
- معاجيني، أسامة. (2008). التجارب الرائدة عربياً ودولياً في تربية الموهوبين ورعايتهم. بحث مقدم في المؤتمر السادس لوزراء التربية والتعليم العرب: تربية الموهوبين خيار المنافسة الأفضل. وزارة التربية والتعليم: الرياض.
- معاجيني، أسامة. (2005). الخيارات التربوية لرعاية الموهوبين. بحث مقدم للقاء العلمي الأول: رعاية الموهوبين، الواقع و المأمول. مركز الملك فهد الثقافي: الرياض.
- المنتشري، عبدالله. (2008). متطلبات الجودة في برامج رعاية الموهوبين بالمملكة العربية السعودية. ورقة عمل مقدمة للقاء الرابع عشر للجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية والاجتماعية: الجودة في التعليم. مركز الملك خالد الحضاري: القصيم.
- المنقاش، سارة بنت عبدالله. (2006). دراسة تحليلية لسياسة التعليم في المملكة العربية السعودية ومقترحات لتطويرها، مجلة جامعة الملك سعود للعلوم التربوية والدراسات الإسلامية، (1) مجلد 19، ص ص: 381 - 440.

- Fuhrman, S. (1993). *Designing Coherent Education Policy*. San Francisco: Jossey-Bass Publication.
- Hough. J.R. (1984). *Educational Policy: An International Survey*. London: Croom helm.
- James J.G. (2002). *Society's Role in Educating Gifted Students: The Role of Public Policy*, THE NATIONAL RESEARCH CENTER ON THE GIFTED AND TALENTED, retrieval on 13-10-2010 at www.gifted.uconn.edu
- Johnsen, S.K. (2004). *Identifying Gifted Students: A Practical Guide*. Waco, Texas: Prufrock Press, Inc.
- Kahne, E. (1994). *Neglecting Alternatives – An Assessment of the Status and Implications of Varied Social Theories in Educational Policy Rhetoric (Rhetoric, Policy Analysis)*, Dissertation Abstracts International. 54(a). A, P. 3364.
- Kirk, S., Gallagher, J.J., and Anastasiow, N. (2000). *Educating exceptional children (9th ed.)*. Boston: Houghton-Mifflin.
- Machula, C. S. (1991). *Centralized planning of science, Technology, and Society in the Soviet Union And its impact on educational policy. 1966-1986*, Dissertation Abstracts International, 52(3) A, P. 882.
- Papadopoulos, G. (1995). *Looking Ahead: An Educational Policy Agenda for the 21st Century*. European Journal of Education, vol 30, issue 4, p493.
- Papadopoulos, G. (1995). *Looking ahead: an Educational Policy agenda for 21st century*. European Journal of education, vol.30, Issue 4, p493.
- Profy, V. (1992). *The influence of political culture on educational policy making during the 1989-1990 sessions of the Pennsylvania General Assembly*. Dissertation Abstracts International, 53(4) 3073-A.p.
- Reihart, B. (1993). *The development of historically grounded Aids/ Hiv educational policy guidelines for the schools (Immune Deficiency)*. Dissertation Abstract International, 54(4), 1187-A.
- Sands, J.K. (1989). *Educational policy formation in the third world: A Philippine case study*. Dissertation Abstract International, 49(8), 2172-A.
- Swanson, J. (2007). *Policy and practice: A Case Study of Gifted Education Policy Implementation*. Journal of Education of the Gifted, v31 n2 p131-164.
- الميداني، عبد الرحمن. (1992). *السياسة التعليمية، مجلة المعلم، ع 42، ص ص 12-14*.
- منقارة، سامي. (1996). *الإدارة الفضلى في القطاع الخاص والعالم، مؤسسة بحسون، بيروت*.
- الوزرة، علي. (2005). *رعاية الموهوبين الواقع والمأمول. ورقة مقدمة للقاء العلمي الأول: رعاية الموهوبين، الواقع و المأمول. مركز الملك فهد الثقافي: الرياض*.
- وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية (1995) المملكة العربية السعودية، وزارة المعارف، الطبعة الرابعة، مطابع البيان، الرياض، 1416هـ
- Sarruda, J. (1992). *Educational policy reform in New Jersey: A superintendents perspective*. Dissertation Abstract International, 52(12), 4174-A.
- Stoweel, N. J. (1992). *Educational policy making processes in Washington State: patterns of Influence and Influence diarchies*. Dissertation Abstract International, 52(10), 3481-A.
- Arancibia, V., Lassa, M.R. and Narea, M. (2008). *Impact in the school system of a strategy for identifying and selecting academically talented students: the experience of Program PENTA-UC. High Ability Studies; Vol. 19 Issue 1, p53-65*.
- Baker, B., and Friedman-Nimz, R. (2000). *State policies and equal opportunity: The example of gifted education*. Lawrence, KS: University of Kansas.
- Baker, E. L. and Schacter, J. (2004). *Qualitative Assessment of Gifted Education*. In C. M. Callahan and S. M. Reis, *Program Evaluation in Gifted Education*. Newbury Park, CA: Crowin Press.
- Carter, R. and Hamilton, W. (2004). *formative evaluation of gifted programs*. In C. M. Callahan and S. M. Reis, *Program Evaluation in Gifted Education*. Newbury Park, CA: Crowin Press.
- Colangelo, N., Assouline, S.G., Marron, M.A., Castellano, J.A., Clinkenbeard, P.R., Rogers, K., Calvert, E., Malek, R. and Smith, D. (2010). *Guidelines for Developing an Academic Acceleration policy*, Journal of Advanced Academics; Vol. 21 Issue 2, p180-203.
- De la Crwz. Rica, M.P. (1990). *Education policy decisions and the allocation of community education program in the New York State*. (EDD. Fordham University (0072) in (1998), Dissertation Abstracts International. 49(5). 2060-A.